وزارة التـعليـم العـالـــي والبـحـث العلـمـي

جـامعة يـحيى فـارس الـمديـة

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

التدقيق البنكي كدعامة للإجراءات الحماية للقطاع البنكي الجزائري – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

زيتوني نورة

عابد بدر الدين

د . خيرة داود	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. كلثوم حميدي	أستاذ محاضر أ	مشرفا
د. سمية ولد شرشالي	أستاذ محاضر B	حضو ممتحنا

السنة الجامعية:1444-1445هـ/2023-2024م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان :

الحمد لله الذي أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد،

اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا

وعليه فليتوكل المتوكلون.

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتقدم بأحر تشكراتنا إلى الأستاذة المشرفة د.حميدي كلثوم لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى

ملاحظاتها النيرة وتشجيعاتها القيمة التي ساعدتنا في إعداد بحثا هذا.

الى كل أهلنا وأصدقائنا جازاهم الله خيرا.

إلى كل من ساهم و لو بكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلين المولى تبارك و تعالى ان يجزيهم عنا و عن الآمة الإسلامية كل الخير إنه ولي ذلك و القادر عليه.

ملخص :

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه التدقيق البنكي في دعم إلتزام البنوك التجارية بالاجراءات الحمائية والتي بدورها تهدف للحفاظ على استمرار النشاط البنكي في البنوك التجارية.

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فقمنا بتحليل الجوانب المختلفة للنشاط البنكي ، اجراءاته الحمائية وكذلك التدقيق البنكي خاصة الخارجي ، وبعد اجراء التحليل الوصفي توصلنا الى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي :

- إن للبنوك التجارية لها اهمية بالغة في الاقتصاد مما يستدعي الحفاظ على استقرارها المالي وحمايتها من المخاطر
- تتمثل الاجراءات الحمائية البنكية في نسب وأرقام مدروسة من قبل هيئات مختصة في النشاط البنكي من شأنها أن تخفق من المخاطر البنكية إذا تم تطبيقها من قبل البنوك التجارية
- نعتبر اتفاقية بازل حجر الاساس الذي بنيت عليه قواعد الحذر للنشاط البنكي ، ولكنها فشلت بتطور المخاطر البنكية التي صاحبت تطور الصناعة المالية ، مما أدى إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية والثالثة .
- يمكن تبويب المخاطر البنكية إلى ثلاث أنواع ، إئتمانية ، مخاطر سوقية مخاطر التشغيل
- حاولت الجزائر جاهدة المواكبة للنظام المالي العالمي ومواكبة الصناعة المالية في مجال تبني قواعد الحذر ، لكنها تأخرت عن ذلك ، يعتبر قانون النقد والقرض هو حجر أساس قواعد الحذر البنكية في الجزائر ، حيث عرف عدة تعديلات من أجل مواكبة أو مسايرة النظام البنكي الجزائري وفق القواعد الاحترازية وإتفاقية بازل الاولى الثانية و الثالثة

لهذه الدراسة عدة تطلعات نأمل أن يتحقق أهمها : التدقيق البنكي – مخاطر بنكية – قواعد احترازية – اتفاقية بازل– بنوك تجارية

résumé :

This study aimed to highlight the role that bank audit can play in supporting the commitment of commercial banks to protective measures, which in turn aim to maintain the continuity of banking activity in commercial banks.

In this study, we used the descriptive analytical approach. We analyzed the different aspects of banking activity, its protective measures, as well as bank audits, especially external ones. After carrying out the descriptive analysis, we arrived at a set of results which are. as follows:

Commercial banks are of great importance to the economy, which requires maintaining their financial stability and protecting them from risks.

Banking protective measures are represented by ratios and figures studied by organizations specialized in banking activity and which would reduce banking risks if they were applied by commercial banks.

We consider the Basel Accord as the cornerstone on which the prudential rules of banking activity were built, but it failed due to the development of banking risks that accompanied the development of the financial sector, which led to the emergence of Basel II and III Accords.

Banking risks can be classified into three types: credit risks, market risks and operational risks.

Algeria has tried to keep pace with the global financial system and the financial sector by adopting precautionary rules, but it has been slow to do so. The Monetary and Credit Law is considered the cornerstone of banking prudential rules in Algeria. has undergone several amendments in order to keep pace with the Algerian banking system in accordance with the precautionary rules of Basel I, II and III.

This study carries several aspirations that we hope to achieve, the most important of which are: Banking audit – Banking risks – Precautionary rules – Basel Accord – Commercial banks.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	**أ – ب – ت –ث**
الفصل الاول : مفاهيم حول التدقيق البنكي والاجرءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري	
المبحث الاول : ماهية القطاع البنكي الجزائري	**1**
مطلب الاول : القطاع البنكي الجزائري	**1**
– تعريف النظام المحاسبي	**1**
– خصائص المحاسبة في البنوك التجارية	**2**
– أهداف النظام المحاسبي البنكي	**3**
– القوائم المالية	**4-18**
المطلب الثاني : ماهية التدقيق البنكي	**20**
– تعريف التدقيق البنكي	**21**
– دور المدقق الخارجي في البنوك التجارية	**22**
– تحديد شروط تكليف بمهمة التدقيق	**23-24**
المطلب الثالث : الاجراءات الحمائية البنكية	**24**
– تعريف القواعد الاحترازية	**25**
– أهداف القواعد الاحترازية	**26**
المبحث الثاني : علاقة التدقيق البنكي بالاجراءات الحمائية	**27**
المطلب الاول : الاجراءات الجوهرية لتدقيق البيانات المالية في البنوك التجارية	**27**
– تعريف الاجراءات الجوهرية	**28**
– الاجراءات الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية	**29-30**
– تدقيق أهم أنشطة البنوك التجارية	**31-35**
– أنواع القواعد الاحترازية	**36-37**
المطلب الثاني : الاجراءات الحمائية وفقا لمعيار بازل	**38**
– الاجراءات الاساسية لاتفاقية بازل الاولى	**39**
– طريق حساب الكفاية الحدية لرأس المال قبل التعديل	**40**
– تقييم اتفاقية بازل الاولى	**42-43**

– اتفاقية بازل الثانية	**51-46**
– اتفاقية بازل الثالثة	**52**
– اتفاقية بازل الرابعة	**53**
المبحث الثالث : الدراسات السابقة لموضوع التدقيق البنكي والاجراءات الحمائية للقطاع البنكي	**53**
المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	**53**
المطلب الثاني: الدراسات باللغات الاجنبية	**57**
الفصل الثاني : الدراسات الميدانية	**59**
المبحث الاول: ماهية البنك الوطني الجزائري BNA	**59**
المطلب الاول : نشأة البنك الوطني الجزائري	**59**
– تعريف البنك الوطني الجزائري	**60**
– نشأة البنك الوطني الجزائري	**60**
– الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**61**
– وظائف BNA وكالة المدية	**64**
المطلب الثاني : واقع BNA بين الانظمة والتعليمات 1990-2023	**67**
– الانظمة التي وردت للبنك الوطني الجزائري	**67**
– التعليمات التي وردت للبنك الوطني الجزائري	**68**
المبحث الثاني : البيانات المالية لـ BNA	**69**
المطلب الاول : البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري 2016-2017	**70**
أولا الميزانية وخارج الميزانية	**73**
ثانيا جدول حسابات النتائج	**76**
المطلب الثاني : تحليل البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري وواقعها من اتفاقية بازل	**77**
اولا تحليل البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري	**78**
ثانيا واقع البنك الوطني الجزائري من اتفاقية بازل	**80**
خاتمة	**81**
قائمة المصادر والمراجع	**83**

فهرس الجداول والاشكال : 1/- الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين أصناف حسابات البنوك	ص 04-07
02	أصول ميزانية البنك والمؤسسات المالية	ص8
03	خصوم ميزانية البنك والمؤسسات المالية	ص9
04	خارج من الميزانية في البنوك والمؤسسات المالية	ص11
05	حساب النتائج للبنك والمؤسسات المالية	ص13
06	تدفقات الخزينة للبنوك والمؤسسات المالية	ص15-16
07	جدول تغير الاموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية	ص17-18
08	صفات أدلة إثبات في المعيار الدولي	ص28

فهرس الجداول والاشكال : 3/- الاشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	شكل يوضح أنواع المخاطر المصرفية	ص44
02	شكل يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	ص62
03	شكل يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية	ص64

مقدمة

مقدمة

شهد النشاط الاقتصادي تطور ملحوظا في ظل تطور العالمي ولعل من أهم مؤسسات النشاط الاقتصادي لأي بلد هو المؤسسات المالية والبنوك التجارية وإن أي تطور يحصل في النشاط الاقتصادي إلا ويمس هذا القطاع إنه القطاع البنكي إنه القلب النابض للنشاط الاقتصادي لدور التمويل الذي تلعبه البنوك من خلال تلقي الودائع وادارتها في شكل قروض من أجل تحقيق الربحية وتوفير السيولة حيث أن نشاط البنوك زاد إزدهاره من سنة إلى اخرى ومن بلد إلى اخر مما أثر في تنوع الخدمات التي تقدمها، لكن صاحب هذا التطور مجموعة من المخاطر التي زادت حدتها إلى أن أصبحت تهدد استقرار البنوك فالاقتصاد المحلي والعالمي، وذلك ما تجلى في أزمة الكساد العالمية 1929، وأزمة الرهن العقاري سنة 2008.

ونتيجة لتزايد درجة تعقيد هذه المخاطر البنكية قام المفكرون في هذا المجال بعدة محاولات للبحث عن السبل والأليات التي من شأنها أن تجعل البنوك في أمان، فتوصلوا بعد جهد جهيد إلى أن على البنوك الالتزام بمجموعة معايير احترازية وأول هاته المحاولات محاولة الهيئات البنكية البريطانية اصدار قانون خاص بالبنوك بعد أن شهدت أزمتين ماليتين، الأولى أدت بإفلاس 90 بنك 1817 والثانية إفلاس 70 بنك 1925، كما سعت و.م.أ لإصدار اتفاقية انشاء البنوك التي كانت تختلف من ولاية لأخرى 1837.

فسرعان ما جاءت هذه الجهود بالفشل في مختلف ربوع العالم وهو الأمر الذي اقتضى توحيد الجهود من أجل الخروج بمجموعة من الحلول وهنا كانت أول خطوة عالمية لتدابير الحمائية حيث اجمعت مندوبين 10 دول الأكبر في العالم في مدينة بازل السويسرية لتكوين لجنة بازل قامت هذه اللجنة بمجموعة من الأبحاث وورشات عمل من قبل أشخاص مؤهلين علميا وعمليا للخروج بما يعرف اتفاقية بازل.

ولأجل ممارسة هذه الاتفاقية وفي ظل تطور المؤسسات المالية والبنوك الذي صاحبه كذلك تطور التدقيق البنكي وتطور الأنظمة المحاسبية لجأت البنوك للأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات.

والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عن المتغيرات التي سبق ذكرها خاصة بعدها محاولتها الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة ومحاولتها الخروج من دائرة الاقتصاد المقيد إلى اقتصاد السوق فقد قامت بإصدار مجموعة محترمة من القوانين والأنظمة التي حاولت من خلالها مواكبة هذه التغيرات وتعمل على السير الحسن لبنوكها منذ الاستقلال إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض.

ويعد قانون النقد والقرض حجر الأساس للعمل البنكي لحذر في الجزائر.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

هل يدعم التدقيق البنكي البنوك التجارية الجزائرية بالإجراءات الحمائية مقاربة مع اتفاقية بازل البنكية.

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية وجب تفكيكها إلى اشكاليات أو أسئلة فرعية كما يلي:

- ماذا نقصد بالتدقيق البنكي.
- ما هي الإجراءات الحمائية للبنوك وفق المعايير الدولية.
- فيما تتلخص الإجراءات الحمائية للنظام البنكي الجزائري.
- كيف يمكن للتدقي البنكي أن يدعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية.

فرضيات الدراسة :

هل يوجد تأثير للتدقيق البنكي على الاجراءات الحمائية ؟

هل يوجد تأثير للاجراءات الحمائية على نشاط البنوك التجارية؟

ما مدى تأثير التدقيق البنكي والاجراءات الحمائية على البنوك التجارية الجزائرية ؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث للأهداف التالية:

- التعرف على نشاط البنوك وعلى العمليات البنكية.
- شرح المخاطر البنكية وأسس إدارتها.
- عرض الإجراءات الاحترازية للوقاية البنكية وفق المعايير الدولية.
- وصف النظام البنكي الجزائري والوقوف عند الإجراءات الحمائية للبنوك.
- مدى مواكبة البنك الجزائري للإجراءات الحمائية.
- شرح منهجية التدقيق خاصة البنكي عند تدقيق البيانات المالية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية النشاط الذي يقوم به البنك التجاري حيث أنه يؤثر على مجموعة من المتعاملين الاقتصادين وكذلك وجب الحفاظ على استقرار البنوك وذلك بتقييم مدى التزامها بمعايير وقواعد الحذر التي من شأنها أن تضمن سلامة البنك والحفاظ على استقراره من خلال الفحص والتحقق.

أسباب اختيار الموضوع: أهمها:

- ميول شخصي في دراسة واضيع التدقيق.

- محاولة ربط التخصص السابق بالحالي.
- القيمة العلمية ثم العملية للموضوع.
- توفر المراجع.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على منهج التحليلي والوصفي.

فالوصفي من أجل إبراز مختلف المفاهيم النظرية ذات الصلة بمتغيرات..... الموضوع، بينما الدراسة التحليلية تم استخدامها من أجل مقاربة الإجراءات الحمائية المطبقة في القطاع البنكي الجزائري بقواعد الحذر الدولية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات خاصة فيما يتعلق بالبنوك، نلاحظ أن هناك تحفظ كبير من قبل بنك BNA على المعلومات خاصة التقارير المالية.
- صعوبة التواصل مع إدارة البنك.

الفصل الاول: مفاهيم حول التدقيق البنكي و الاجراءات الحمائية

مبحث الأول: مفاهيم حول التدقيق البنكي والإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري.

مطلب الأول: القطاع البنكي الجزائري، القوائم المالية والنظام المحاسبي للبنوك التجارية الجزائرية.

1. **تعريف النظام المحاسبي البنكي:** يمكن تعريفه بعدة تعاريف أهمها:

1/ هو ذلك الأسلوب المنظم بمجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات البنك من واقع المستندات المؤيدة لذلك في الدفاتر، السجلات المحاسبية، لغرض تبيان نتيجة نشاط البنك من ربح أو خسارة للوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة[1] .

2/ مجموعة من المكونات المادية وغير المادية لجمع البيانات لتشغيلها..... وتحويلها إلى معلومات تعتبر هي مخرجات هذا النظام ممثلة أنظمة فرعية تتبع نظام محاسابيا، بغية تحقيق أهداف إدارة البنك والأطراف الخارجية، ذلك من خلال الاتصال الداخلي والخارجي في ظل تحقيق الرقابة[2] .

مما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي البنكي على أنه تنظم لمجموعة من الإجراءات والمكونات التي تحكمها مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبة المعمول بها وذلك عن طريق تتبع التسجيل المحاسبي المستمر والفوري بالأحداث الاقتصادية التي قام بها البنك وإدخالها لمعالجتها الإخراجها على شكل معلومات من شأنها أن تعكس المركز المالي الحقيقي للبنك.

---

[1] رولا كاسر لايقة ، القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة المصرفية، جامعة تشرين سوريا، 2007، ص35.

[2]

2. **<u>خصائص المحاسبة في البنوك التجارية:</u>** تتمثل الخصائص الأساسية للبنوك التجارية فيما يلي:

- إن مجال العمل البنكي ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي تتلقاها البنك في شكل ودائع، لذلك تعتبر المحاسبة البنكية أساسية في النشاط البنكي لما يقوم به من تسجيل للأحداث الاقتصادية التي قام بها البنك
- اعتبارا لطبيعة..... العمليات التي يقوم بها البنك في علاقته المباشرة مع المتعاملين معه وجب على النظام المحاسبي البنكي التسجيل لفوري للعمليات التي قام بها البنك أو أحد فروعه وما يمكن أن ينتج من خطر على من التأخير مثل السحب ببطاقة ائتمان واحدة في أكثر من بنك في وقت قصير، مما يؤدي إلى إمكانية سحب العميل أكثر من رصيده.
- يجب على النظام المحاسبي البنكي توفير البيانات والمعلومات المالية المفروضة قانونا على البنك مما يساعد على الوقاية والتخطيط وما شابه.[1]
- تركيز المحاسبة البنكية على مكونات نظامها البنكي الذي يعتبر المورد الأساسي للمعلومات الإدارة الوصية.

<u>أهداف النظام المحاسبي البنكي:</u>

يهدف النظام المحاسبي في البنوك التجارية إلى مجموعة من النقاط:

- الدقة التامة والسرعة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من صحتها في ظل اتساع حجم نشاطها.
- تحقيق مبدأ الوقاية الداخلية وضبطه في شكل صحيح وذلك عن طريق الربط بين الضبط الداخلي واجراءات العمل اليومي بما يحقق نظام رقابة داخلية سليم.
- انجاز بيانات الكشوفات والتقارير المالية والتحليلية دوريا[1].

[1]فلوح صافي، محاسبة المنشأت المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1982، ص31.

- الاقتصاد والحد من النفقات.
- ضمان كفاءة الأداء على مستوى أفراد الإدارة.
- توحيد اجراءات وخطوات العمل المحاسبي وتنفيذها في البنك.
- إيجاد معايير الأداء وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات.
- تحقيق أكبر قدر من التنسيق في العمل الحاسبي بين دوائر البنوك وأقسامه وفروعه.
- توحيد نماذج السجلات والمستندات والتقارير المتعلقة بجميع المعاملات المالية.

- وكي يحقق البنك أهدافه لابد من توفره على ما يلي[2]:

1. الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق التقييد والمعالجة.
2. اختيار طريقة المثلى في معالجة العمليات التي تتسم بالتكرار والتشابه وكبر حجمها.
3. تقييم العمل وفصل القسم المحاسبي عن باقي أقسام البنك/ تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف واخر.
4. الاستعانة بالقيود النظامية لردع التلاعب في تسجيل الموجودات غير مملوكة على أنها ملك للبنك.
5. أن يكون النظام المحاسبي في البنك يمتاز بالمرونة.

يهدف النظام المحاسبي البنكي عامة لمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية تعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي للبنك من جهة والاستعانة بها في مختلف أنشطة وأقسام البنك من جهة أخرى.

فرع 2: القوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

---

[1]زبيدي محمد علي، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000، ص46.

[2]فريد راغب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، شباب جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص213.

أورد النظام رقم 09 –04 المؤرخ في 23 يوليو 2009م والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والذي يهدف إلى تمديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية حيث يقصد بالقواعد المحاسبية في مفهوم هذا النظام المبادئ المحاسبة وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي حيث حدد معنى النظام أصناف حسابات البنوك ملحقة الأول كالاتي[1]:

الجدول رقم (01): يبين أصناف حسابات البنوك:

اسم الصنف	رقم الصنف
صـ/ 10: الصندوق	**رقم 01.**
صـ/ 11: البنوك المركزية "العمومية" مراكز الصكوك البريدية.	
صـ/ 12: الحسابات العادية.	
صـ/ 13: حسابات السلفيات والاقتراضات.	
صـ/ 14: قيم مستلمة على سبيل الأمانة.	
صـ/ 15: قيم ممنوحة على سبيل الأمانة.	
صـ/ 16: قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة.	
صـ/ 17: عمليات داخلية في الشبكة.	
صـ/ 18: ديون مشكوك فيها.	
صـ/ 19: خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.	
• حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.	
حسابات العمليات مع الزبائن.	
صـ/ 20: عروض للزبائن	**رقم 02.**
صـ/ 22: حسابات الزبائن.	
صـ/ 23: سلفيات واقتراضات.	

[1]المادة رقم 01 من النظام رقم 09 – 04 المؤرخ في 23 يوليو 2009م، ص 13.

صـ/ 24: قيم مستلمة على سبيل الأمانة. صـ/ 25: قيم ممنوحة على سبيل الأمانة. ح/ 26–قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة؛ ح/28–ديون مشكوك فيها؛ ح/29 – خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .	
حسابات الحافظة – سندات وحسابات التسوية – ح/30–عمليات على السندات؛ ح/31–أدوات شرطية؛ ح/32–قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها؛ ح/ 33 – ديون مكونة من السندات؛ ح/34–مدينون ودائنون متنوعون؛ /35–استخدامات متنوعة؛ ح/36–حسابات انتقالية وحسابات تسوية؛ ح / 37–حسابات الربط؛ ح/38–ديون مشكوك فيها؛ حـ/ 39–خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.	**رقم 03.**
حسابات القيم الثابتة حـ / 40–سلفيات تابعة؛ حـ/41–حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات مساهمة وسندات نشاط الحافظة حـ / 42 – القيم الثابتة المادية وغير المادية؛ حـ/44 – الايجار البسيط؛ حـ/45 – مخصصات الفروع في الخارج؛ حـ /46–خسائر القيم على القيم الثابتة؛ ح/47–اهتلاكات؛ ح/48–ديون مشكوك فيها؛	**رقم 04.**

حـ / 49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.	
رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة ح/50-نواتج وأعباء مؤجلة؛ ح / 51 – مؤونات المخاطر والأعباء؛ /52-مؤونات منظمة؛ ح/53-ديون تابعة؛ ح/ 54 – أموال لمواجهة الأخطار ؛ ح/55 علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطات؛ ح/56-رأس المال ؛ حـ/58-ترحيل من جديد؛ حـ/ 59 – نتيجة الدورة . حسابات الأعباء	**رقم 05.**
حسابات الأعباء حـ/ 60 – أعباء الاستغلال البنكي؛ حـ/ 62-خدمات؛ حـ/ 63-أعباء المستخدمين؛ حـ/64 – الضرائب والرسوم والدفعات المماثلة؛ حـ/66-أعباء متنوعة؛ حـ/ 67-العناصر غير العادية أعباء؛ حـ/ 68- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم؛ حـ/69-الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة؛	**رقم 06.**
حسابات النواتج حـ/ 70-نواتج الاستغلال البنكي؛ حـ/76-نواتج متنوعة؛ حـ/ 77 – العناصر غير العادية نواتج؛ حـ/78 – الاسترجاعات على المؤونات وخسائر القيم.	**رقم 07.**
حسابات خارج الميزانية	**رقم 09.**

حـ/90–عمليات على السندات؛ حـ/91– التزامات التمويل؛ حـ/92 – التزامات الضمان؛ حـ/92 – التزامات على السندات؛ حـ/93 – عمليات العملات الصعبة؛ حـ/94–تسويات العملات الصعبة خارج الميزانية؛ حـ/96 – التزامات أخرى؛ حـ/ 98 – التزامات مشكوك فيها؛	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النظام رقم 09–04 المؤرخ في 23 يوليو 2009.

II القوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية:

لقد حدد النظام رقم 09–05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009م والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، حيث هدف هذا النظام إلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للمحاسبة البنكية [1]، وتتكون الكشوف المالية القابلة للنشر بدورها من الميزانية وخارج الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق ،[2] وهذا ما ماثل المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 01 تحت اسم (عرض البيانات المالية):

ووفقا لملاحق هذا النظام يمكننا سرد شكل القوائم المالية فيما يلي:

1.نموذج الميزانية في البنوك والمؤسسات المالية:

تتمثل الميزانية في البنوك ككل المؤسسات من أصول وخصوم بالإضافة إلى بعض البنود خارج الميزانية حيث:

[1] المادة رقم 01 . النظام رقم 09-2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 م، ص: 17.
[2] المادة رقم 02 من النظام رقم 09-04 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 م، ص: 17.

أ. شكل الأصول في البنوك والمؤسسات المالية:

يكون شكل الأصول تبعا النظام رقم 09-05 وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يبين أصول ميزانية البنوك والمؤسسات المالية وفق النظام 09-05 :
"المبلغ بآلاف دج"

	الاصول	الملاحضة	السنة ن	السنة ن – 1
1	الصندوق البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية – أصول			
8	الضرائب المؤجلة – أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصـــول			

المصدر : النظام رقم 09-05 المتضمن القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية، ص: 18.

يعتبر الشكل السابق الوجه النموذجي لأصول البنوك والمؤسسات المالية الذي ألزمهم به البنك المركزي، ولكن هذه الوثيقة لا يمكنها أن تحتوي شرح مفصل لكل الحسابات حيث تختلف نشاط بنكي لآخر، لذلك قدم نفس من النظام مجموعة من التوضيحات لكل بند

ب شكل الخصوم في البنوك والمؤسسات المالية يكون شكل الخصوم تبعا للنظام 09-05 وفق ما يلي:

الشكل رقم (03): يبين خصوم ميزانية البنوك والمؤسسات المالية وفق النظام 09-05

المبلغ بآلاف دج:

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية – خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
10	إعانات التجهيز إعانات أخرى للاستثمار			
11	أموال لتغطية المخاطر والأعباء			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	إحتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+)			
19	نتيجة السنة المالية (-)			
	مجموع الخصوم			

المصدر : النظام رقم 09-105 المتضمن القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية، ص: 19.

يعتبر الشكل السابق الوجه النموذجي لخصوم البنوك والمؤسسات المالية الذي ألزمهم به البنك المركزي، ولكن هذه الوثيقة لا يمكنها أن تحتوي على شرح مفصل لكل الحسابات حيث تختلف من نشاط بنكي لآخر، لذلك قدم نفس النظام مجموعة من التوضيحات لكل بند من بنود الخصوم، ولمزيد من التوضيح يمكن للباحثين في هذا المجال الاطلاع عليها.

ت.شكل العناصر خارج الميزانية : ويكون شكلها كالآتي:

الشكل رقم (04): يبين العناصر خارج الميزانية في البنوك والمؤسسات المالية وفق النظام 09-05: المبالغ بآلاف دج:

	الالتزامات	الملاحضة	السنة ن	السنة ن – 1
أ	**التزامات ممنوحة :**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2				
3	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			

4 5 ب 6 7 8	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية التزامات ضمان بأمر من الزبائن التزامات أخرى ممنوحة **إلتزامات محصل عليها:** التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية التزامات أخرى محصل عليها			
	مجموع العناصر خـــــارج الميزانيــة			

المصدر : النظام رقم 09-05 المتضمن القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية، ص: 23.

تحتوي العناصر خارج الميزانية على ثمانية عناصر كما هو موضح في الشكل السابق، حيث أن البند الأول يتكلم على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية، في حين تضمن البند الثاني على فتح

الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة ،الزبائن كما إشتمل البند الثالث على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية واحتوى البند الرابع على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية، وتم تقديم البند الخامس لعرض الأوراق المالية والعملات صعبة التسليم من قبل المؤسسات الخاضعة؛

وتشتمل كذلك على البنود الثلاثة المتبقية التي تمثل في مجموعها الالتزامات المحصل عليها، فالبند السادس يعبر عن اتفاقيات إعادة التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية، في حين أن البند السابع يتمثل في الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية، وختاما البند الثامن الذي تضمن خصوصا الأوراق المالية الصعبة للاستلام من طرف المؤسسات الخاضعة.

2. نموذج حساب النتائج في البنوك والمؤسسات المالية:

يحتوي جدول حساب النتائج في البنوك والمؤسسات المالية على خمسة مستويات تحتسب للوصول إلى الناتج الصافي للسنة المالية، حيث أقر النظام رقم 09-05

الشكل رقم (05): يبين نموذج حساب النتائج في البنوك والمؤسسات المالية وفق النظام 09-05 : "المبالغ بألاف دج"

	البيان	الملاحضة	السنة ن	السنة ن – 1

1 2 3 4 5 6 7 8	+ فوائد ونواتج مماثلة –فوائد وأعباء مماثلة + نواتج العمولات أعباء العمولات +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة بغرض التعامل / أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع نواتج النشاطات الأخرى أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10 11	- أعباء إستغلال عامة – مخصصات إهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13 14	–مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد + إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16 17 18	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى + العناصر غير العادية (نواتج) —العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	– ضرائب على النتائج وما يماثلها			
21	الناتج الصافي للسنة المالية			

المصدر: النظام رقم 09–05 المتضمن القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية، ص: 24.

قد تختلف هاته المؤسسات فيما بينها حسب الأنشطة البنكية التي تمارسها فمنها بنوك شاملة وأخرى متخصصة وبعضها الآخر يتمثل في مؤسسات مالية، لذلك بين الشكل السابق الإطار العام لجدول حساب النتائج في البنوك والمؤسسات المالية العاملة تحت وصاية بنك الجزائر ، والذي بدوره وضح من خلال نفس النظام إلى ما يمكن أن تحتويه بنود حساب النتائج المذكورة آنفا.

3 نموذج جدول تدفقات الخزينة في البنوك والمؤسسات المالية وفق الطريقة غير المباشرة:

لقد سعى بنك الجزائر إلى محاولة تحديث قوائم البنوك والمؤسسات المالية العاملة تحت إشرافه وفق المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها، ويبرز لنا ذلك في أنه قام بمراعاة إعداد جدول تدفقات الخزينة وذلك في الملحق رقم ثلاثة (03) من النظام رقم 09-05 ، وهذا ما سنراه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06) يبين نموذج تدفقات الخزينة في البنوك والمؤسسات المالية وفق النظام 09-05 جدول سيولة الخزينة بألاف دج:

	البيان	الملاحضة	السنة ن	السنة ن – 1
1	ناتج قبل الضريبة			

2 3 4 5 6 7	+/–مخصصات صافية لاهتلاكات الأصول الثابتة المادية وغير المادية. +/– مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتةالأخرى +/–مخصصات صافية للمؤونات وخسائر القيمة الأخرى. +/–خسائر صافية أو ربح صافي من أنشطة الاستثمار. +/–نواتج أو أعباء من أنشطة التمويل. +/–حركات أخرى.			
8	**=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر رقم 02 ورقم 07)**			
9	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.			
10	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن.			
11	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.			
12	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية.			
13	–الضرائب المدفوعة.			
14	**=إنخفاض/ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية . من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر رقم 9 و 13)**			
15	**(أ) إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين رقم 8 ورقم 1 مع العنصر (14)**			
16 17 18	**+/– التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات.** **+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة.** **+/– التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية.**			
19	**(ب) إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر رقم 16 و17 و18**			
20 21	**+/– التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين.** **+/– التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل.**			
22	**(ج)= إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21)**			
23	**(د)= تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعدلاتها.**			
24	**ارتفاع انخفاض صافي أموال الخزينة ومعدلاتها= أ+ب+ج+د** **أ: إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي**			

	ب: إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة **ج: إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل** **د: تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعدلاتها. أموال الخزينة ومعدلاتها**			
أموال الخزينة ومعدلاتها				
25	**أموال الخزينة ومعدلاتها عند الافتتاح إجمالي العنصرين رقم 26و27):**			
26 27	**صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل أو خصم)** **حسابات أصل وخصم وقروض إقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية**			
28	**أموال الخزينة ومعدلاتها عند الإقفال (إجمالي العنصرين 29و30)**			
29 30	**صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل أو خصم)** **حسابات أصل وخصم) وقروض إقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية**			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر : النظام رقم 09-2005 المتضمن القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية، ص ص 27-29

يهدف جدول تدفقات الخزينة لإعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد أموال الخزينة ومعدلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع. ويمكن

للمتصفح في هذا الموضوع إذا تعذر عليه الفهم السطحي للعناصر السابقة فيمكنه مراجعة النظام رقم 09-05 الذي يتضمن إيضاحات لكل العناصر المذكورة سابقا.

4 نموذج جدول تغير الأموال الخاصة في البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

جاء النظام رقم 09-05 المتضمن الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر في الملحق رقم (04) بالشكل النموذجي لجدول تغير الأموال الخاصة الذي يجب أن تتقيد به البنوك، وذلك وفق ما يلي:

الشكل رقم (07): يبين نموذج جدول تغير الأموال الخاصة في البنوك والمؤسسات المالية وفق النظام 09-05:

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياط والنتائج
الرصيد في31 ديسمبر ن -2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في31 ديسمبر ن -2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن - 1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						

أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن –1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر : النظام رقم 09–05 المتضمن القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية، ص: 31.

يمثل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسات الخاضعة خلال السنة المالية، وتمثل مختلف المجاميع لأسطره وأعمدته موضوع الملاحظات المفصلة أجل شرح طبيعة وتركيبة المجاميع وتخص المعلومات التي يحتويها هذا الجدول ما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛
- عمليات الرسملة؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5 نموذج ملاحق الكشوف المالية في البنوك والمؤسسات المالية:

تحتوي ملاحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعليقات الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية، وهي تتمة تقتضيها الحاجة للمعلومات التي تفيد بها مستعملي هاته الكشوفات.

وتتعدد هذه الملاحق إلى ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية؛
- المعلومات المتعلقة بالميزانية؛
- المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
- المعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛
- المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛
- المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛
- تسيير المخاطر؛
- معلومات متعلقة برأس المال؛
- العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.[1]

[1] النظام رقم 09-05 الصادر في 18 أكتوبر 2009م، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 76 ، ،الجزائر، 2009م، ص ص : 32-34.

مطلب الثاني: ماهية التدقيق البنكي:

لقد اختلف الباحثون في مجال التدقيق في تعريف التدقيق شكلا ولم يختلفوا في سرد جوهرأفكارهم وهنا ننوهإلا أنه للتدقيق عدة تعاريف وسنسرد تعريف عام وشامل كما يلي:

التدقيق عملية منظمة يقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا ومستقل عن محل التدقيق ومفاد هذه العملية هو الفحص الانتقائيللبيانات والقوائم المالية والتحقق من مدى صحتها على أنها تعكس صورة صادقة للمؤسسة حيث يقع على عاتق المدقق البحث عن الأدلة التي يبني عليها رأيه الفني الذي يستفيد منه الأطراف ذات العلاقة.[1] ص8

وتجدر الإشارة أن هناك عدة أنواع للتدقيق حسب عدة معايير ومن بين المعايير التي حددت أنواع التدقيق معيار التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق وهنا يكون لدينا نوعين تدقيق داخلي وخارجي أما نحن من خلال هذه الدراسة فإننا اخترنا التدقيق الخارجي من أجل اتمام هذا البحث، فماذا نقصد بالتدقيق الخارجي في البنوك؟ هذا ما سنحاول معرفته في المطلب القادم.

[1]أقاسم عمر، التدقيق المالي المحاسبي، مطبوعة دروس جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص8.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق البنكي الخارجي:

فرع الأول: تعريف التدقيق الخارجي في البنوك:

لن يختلف مفهوم التدقيق عامة عن التدقيق في البنوك التجارية، إذ يقوم بمهمة التدقيق الخارجي مدقق من خارج المؤسسة تقوم بتعينه من أجل تدقيق حساباتها وهذا المدقق يكون له رأي محايد ليس له صلة بأي من العاملين والإداريين، إن وجود التدقيق الداخلي لا يعني أنه يغني عن التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له[1] .

ويمكننا صياغة مفهوم له، هو عملية منظمة يقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا في الأنشطة البنكية ومستقل عن البنك محل التدقيق ومفاد هذه العملية هو الفحص الانتقادي للبيانات والقوائم المالية للبنوك ويتحقق من مدى صحتها على أنها تعكس صورة صادقة له[2] ، حيث يقع على عاتق المدقق البحث عن الأدلة و.القرائن التي يبني عليها رأيه الفني والمحايد في تقريره الذي يستفيد منه الأطراف ذات العلاقة.

مما سبق نستخلص أن التدقيق الخارجي للبيانات في البنوك التجارية يتمحور حول:

1. **الفحص Examination**: هو التأكد من صحة وسلامة العمليات البنكية التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحصا انتقادي للقياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بنشاط البنك.
2. **التحقق Vérvication:** ويقصد به امكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية للبنك كمتغير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة زمنية معينة، حيث يجب التحقق من عمليات البنك تمت وفقا للضوابط السارية فإن لم تكن كذلك وجيب اثبات ذلك.

---

[1] حميدي كلثوم، دروس ومحاضرات السنة الثانية ماستر قسم التدقيق البنكي، سنة 2023، ص04.

[2] مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، البيان الدولي رقم 1006، ج1، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2002، ص383.

3. **<u>التقرير Report</u>**: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق واثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل البنك أو خارجه وهو ختام عملية التدقيق حيث يوضح فيه المدقق رأيه الغني المحايد القوائم المالية للبنك ككل من حيث تصويرها للمركز المالي حيث أن عملياته تعكس صورة سليمة وصادقة.

<u>فرع الثاني</u>: دور المدقق الخارجي في البنوك التجارية:

إن الهدف الاساسي من عملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية هو تمكين المدقق الخارجي من إبداء رأيه الفني في مصداقية وعدالة للبيانات المالية للبنك ولذلك وجب .... على المدقق المالي أخذ الاعتبارات العامة في الحسبان عند تدقيق البنوك التجارية منها:

- الطبيعة الخاصة للمخاطر الملازمة للعمليات التي يقوم بها البنك.
- تحديث معلوماته وخبراته فيما يخص التشريعات والتعليمات.
- التطور المستمر لمنتجات هذا القطاع وكبر حجم المعاملات والتعامل بعملات مختلفة وذلك يعرضها لخطر تقلبات أسعار الصرف.[1]

بعد أن يأخذ المدقق الخارجي هذه الاعتبارات فإنه يقوم بمهامه والدور الكلي المنوط.... به ويتجزأ هذا الدور إلى:

- التأكد من صحة السجلات والمعلومات التي تحتويها وعلى أنها كافية للإعداد القوائم المالية وأن السجلات تم مسكها بالطرق المناسبة[2].
- التأكد من إظهار البيانات المالية بشكل مناسب.
- يقوم بدراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظام الوقاية لتحديد درجة الاعتماد عليهما.

---

[1]أحمد حلمي جميعة، سلسلة الكتب المنهجية، الكتاب الرابع تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص18.

[2] Isa, japs, the relation between bat superrisor and exetamalou dilors, international federation of acountants, part 2, New york, USA, 2010, p355.

- القيام بالاختبارات والاستفسارات والاجراءات الأخرى للتأكد من صحة عمليات البنك.
- القيام بفحص وتقيم التدقيق الداخلي للبنك.
- الحكم على اجتهاد ادارة البنك في اعدادها للبيانات المالية.
- تقييم درجة المخاطر وتحديد المسؤوليات.
- إدارة عملية التدقيق بما يتوقعه للوصول إلى الأخطاء والتحريفات.
- البحث عن الأدلة والقرائن الكافية لدعم رأيه.

تحديد شروط التكليف بمهمة التدقيق:

لقد نص المعيار الدولي للتدقيق رقم (210) المتضمن شروط التكليف بالتدقيق على أن كتاب الموافقة على التكليف يوثق موافقة المدقق على تعيينه، وعلى هدف ونطاق التدقيق، كما يحدد مسؤوليته المدقق اتجاه العميل ونوع التقارير وشكلها، حيث يحدد هذا المعيار المحتويات الرئيسية لكتب التكليف فيما يلي:

- الهدف من تدقيق البيانات المالية ومسؤولية الإدارة عنها.
- تحديد نطاق التدقيق متضمنا الإشارة إلى التشريعات والتعليمات ذات العلاقة الصادرة عن الهيشات المهنية التي يجب أن يلتزم بها المدقق.
- شكل التقرير أو أية وسيلة أخرى لنقل نتائج التكليف.
- الإطلاع غير المشروط على كافة السجلات والوثائق والمستندات وأية بيانات تتعلق بعملية التدقيق.
- كما يمكن أن يتضمن الترتيبات المتعلقة بالتدقيق.
- الطلب من العميل تأكيد شروط التكليف وذلك بتأكيد استلام كتاب التكليف وتحديد أسس حساب الأتعاب وطريقة التنفيذ.
- وصف لأية رسائل أخرى يتوقع إصدارها للعميل.

- كما أنه يمكن أن يحتوي على توضيحات حول ترتيبات علاقة فريق التدقيق مع موظفي العميل والتأكيد فيما إذا كانت هناك إمكانية الاستعانة بخبرات أخرى.
- وعند تدقيق المؤسسات التي لها فروع تابعة لها وجب أن يتضمن بعض الإيضاحات كمن يقوم بتعيين مدقق الفرع وحجم الشركة الأم من الفرع التابع لها ودرجة استقلاليته.[1]

عند دراسة المدقق لنطاق وهدف عملية التدقيق وتحديد المسؤوليات عند تدقيقه لبنك تجاري، يحتاج المدقق إلى تقييم مهارات وقدرات أفراد مكتبه، لذلك وجب عليه الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- توفر خبرة كافية في النشاط البنكي تمكن من تدقيق العمليات البنكية.
- يجب أن يتضمن فريق التدقيق كفاية من الخبرات المحسوبة وأنظمة التحويل الإلكتروني التي يستعملها البنك.
- كفاية المصادر أو الترتيبات التي تمكن من تدقيق المواقع المحلية والعالمية للبنك.
- الأخذ في الحسبان المبادئ المحاسبية البنكية التي تختلف عن غيرها والقوانين والتنظيمات المتعلقة بها.
- مضامين وشكل أية تقارير لأغراض خاصة مطلوبة من المدقق.
- طبيعة العلاقة التي قد تنشأ بين المدقق والمشرفين على البنك أو السلطات النظامية الأخرى لتقديم تقارير خاصة.

المطلب الثالث: الاجراءات الحمائية البنكية:

[1]مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات معايير التدقيق الدولية: المعيار الدولي رقم 210 المتضمن شروط التكليف بالتدقيق، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ص ص: 51– 53.

أولا: ماهية القواعد الاحترازية.

1. تعريف:

عرف البنكي تطور ملحوظا يوم بعد يوم حيث صاحب هذا التغيير مجموعة من المخاطر التي تؤثر في استقرار البنوك لذلك ألزم ضرورة البحث عن قواعد وضمانات تسمح بممارسة النشاط البنكي بأريحية فما هي هذه القواعد الاحترازية أو الإجراءات الحمائية.

هي عبارة عن قواعد ومعايير كمية ونوعية مدروسة من قبل مختصين في القطاع البنكي يجب على البنوك الامتثال لها مفادها وضع مؤشرات لمقارنتها مع مؤشرات البنوك لتحديد الفجوات وتضيقها بهدف ضمان السير الحسن للبنوك لتوفير حجم من السيولة في ظل تعظيم الربحية والبقاء وبالتالي زيادة ملاءتها نجاة متعامليها للحفاظ على استقرار البنك فالنظام بشكل ككل[1].

ثانيا: أهداف القواعد الاحترازية:

تهدف القواعد الاحترازية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعدة أطراف تتمثل في:

- حماية المودعين: تقوم القواعد الاحترازية بحماية المودعين خاصة الصغار منهم وذلك لأنهم في الغالب ليس لديهم بيانات كافية حول وضعية البنك، حيث أن تطبيق البنك لقواعد السيولة وكفاية الملاءة والتأمين على ودائعهم كفيل بطمأنة المودعين على تحصيل طلبات سحبهم حتى ولو في حالة افلاس البنك[2].
- الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي:

---

[1]خليل عبد القادر، دروس محاضرات السنة أولى ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس المدية، فصل 04، 2022/2021، ص 47.

[2]بركات سارة، دور تطبيق الاجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحكومة المصرفية، أطروحة دكتوراه غ منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة 2015/2014، ص 183.

أصبح من أولويات السلطات المسؤولة عن النشاط البنكي الحفاظ على استقرار نظامها وذلك تفاديا للوقوع في الأزمات ولكي نحكم على استقرار نظام بنكي ما يجب توفره على ما يلي:

- الكفاءة في توزيع الموارد المتاحة من حيث المكان والزمان.
- ادارة المخاطر البنكية والمالية.
- استمرار القدرة على الأداء حتى ولو في الأزمات أو الاصطدامات الخارجية.
- تفادي المبالغة في المخاطرة ضمنا في حضهم الربحية[1].

[1] Georges DECOCQC AVTRE, Droit bcaire, Edition veveu banque, paris, France, 2010, p89.

المبحث الثاني: علاقة التدقيق بالبنكي بالإجراءات الحمائية:

إن عملية التدقيق في البيانات المالية للبنوك التجارية ليس بالأمر السهل وهناك قواعد وأساليب وقوانين تحدد عملية التدقيق.

لهذا سنحاول بالمطلب القادم توضيح الاجراءات الجوهرية لتدقيق البيانات المالية في البنوك التجارية.

مطلب الأول: الإجراءات الجوهرية لتدقيق البيانات المالية في البنوك التجارية:

يستند المدقق على تقيمه لدرجة المخاطر في بنك ما من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية اللازم اتجاعها، ولهذا فإن المدقق دائما يسعى جاهدا للحصول على أدلة تثبت ما توصل إليه من نتائج.

1- تعريف الإجراءات الجوهرية:

هي ما تطرق له المعيار الدولي رقم (500) المتضمن أدلة إثبات في الفقرة السادسة منه "الإجراءات الجوهرية تعني الاختبارات التي تنجز للحصول على أدلة الإثبات التي تكشف عن الأخطاء الجوهرية بالبيانات المالية وهي نوعين:

اختبارات تفصيلية للمعاملات و الأرصدة.

إجراءات تحليلية جوهرية."[1]

*** صفات أدلة الإثبات:**

نص نفس المعيار الفقرة(13) أنه:يجب كفاية وملائمة أدلة الإثبات الناتجة عن الإجراءات الجوهرية وتم اعتبار البيانات المالية هي الصادرة عن الإدارة صريحة او بشكل اخر البيانات المالية والتي يمكن تصنيفها إلى سبعة أصناف وفق الجدول التالي:

جدول رقم 08 : يتضمن صفات أدلة الإثبات في المعيار الدولي للتدقيق رقم (500)

الصنف	محتوى كل صنف
الوجود	وذلك يعني أن الموجود له والمطلوبات موجودة بتاريخ معين.
الحقوق والالتزامات	أي الموجودات والمطلوبات تخص المنشأة في تاريخ معين.
الحدوث	أن المعاملة أو الحدث يخص المنشأة خلال فترة.
الاكتمال	ليس هناك أي معاملات لم تسجل أو بنود لم يفصح عنها خلال الفترة.
التقييم	إن الموجود له المطلوبات تم تسجلها بقيمتها المناسبة.
القياس	أنه تم تسجيل المعاملة بالمبلغ المناسب وتم تقبلها لفترة معنية بها.
العرض والإفصاح	أي البند تم الإفصاح عنه وتصنيفه وفق الإطار الملائم لتقارير المالية.

[1]- مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، معيار التدقيق الدولي رقم(500) المتضمن أدلة الإثبات، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن، 2009، ص 134.

المصدر: المعيار الدولي للتدقيق رقم(500) الفقرة الثالثة عشر.

2- الإجراءات الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية في البنوك التجارية :

قدم المعيار الدولي للتدقيق رقم(500) في الفقرة (19) منه أنه : يحصل المدقق على أدلة الإثبات بواسطة واحدة أو أكثر من الإجراءات التالية :

الفحص، الملاحظة، الاستفسار، المصادقة، الاحتساب، الإجراءات التحليلية ولكن وباعتبار وظيفته ما يتناسب مع النشاط البنكي سنركز على ما يلي:

1- الفحص،2- الإجراءات التحليلية،3- الاستفسار والمصادقة.

* الفحص: يشمل على فحص السجلات والمستندات و الأصول الملموسة والتي يقوم المدقق بفحصها حتى يتكون له رضا عن الوجود المادي للأصول المتداولة الهامة للبنك، كما يتكون له فهم لشروط وظروف كل عملية مع تحديد مدى ملائمة المعالجة المحاسبية المطبقة في البنك، وكمثال على المجالات التي يمكن فيها استخدام الفحص كإجراء تدقيقي (للأوراق المالية ، اتفاقات القروض، الضمانات) حيث يجب على المدقق أن يكون حذرا عند إجراءه للفحص خاصة في الموجود له التي يحتفظ بها البنك على أساس الائتمان بدلا من كونها أصول تحقق النفع الذاتي للبنك وهنا يجب التأكد من أن للبنك ضوابط رقابية .تفصل هاته الصيغة من المعاملات.[1]

الإجراءات التحليلية : عرفت الفقرة رقم(25) من المعيار الدولي للتدقيق المتضمن أدلة الإثبات أنها "تتألف من النسب والمؤشرات الهامة ومن ضمنها نتائج البحث للتغيرات والعلاقات التي تتعارض مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها"[2].

هناك مجموعة من الاعتبارات يجب أخذها في الحساب عند استعمال الإجراءات التحليلية في عملية تدقيق الأنشطة البنكية أهمها ما يلي:

- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008/2007، ص199.[1]

- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص35.[2]

* يملك البنك وبشكل ثابت نوعا ما موجودات منفردة كالقروض والاستثمارات في بعض الأحيان بحجم كبير يجعل المدقق يرغب في فحص مستنداتها عن طريق إجراءات تحليلية مع نسب ومؤشرات من شأنها أن تنتج انحرافات

* يعتبر دخل الفوائد ومصروفها العنصران الأكثر أهمية في تحديد أرباح البنوك حيث لها علاقة مباشرة مع الفوائد التي تحملها كل من المطلوبات والموجودات بغرض وضع هذه العلاقة في شكل معقول فإن المدقق يستطيع أن تختبر الدرجة التي يختلف فيها دخل والمصاريف عن المبالغ المحتسبة على أساس معدل الأرصدة الموقوفة والسعر المثبت من قبل البنك خلال السنة.

*يستطيع المدقق اختيار سعر الفائدة المطبقة مع محدوديتها المصرح بها في الأنظمة السائدة وغيرها.[1]

* يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب والمؤشرات المتعارف عليها في النشاط البنكي والسارية المفعول في بلد نشاطه مع ما حققه البنك لتحديد الانحرافات ومواطن القوة ومواطن الضعف هاته المؤشرات لإبداء رايه الفني و المحايد و هذا ما سنتطرق إليه في العنصر الثالث.

الاستفسارات و المصادقة:

تعرف الاستفسارات حسب ما جاء في الفقرة(22) من المعيار الدولي للتدقيق رقم (500) أنها البحث عن معلومات تدقيقية من أشخاص ذوي إطلاع ومعرفة من داخل أو خارج المنشأة حيث لهاته الاستفسارات أن توفر للمدقق معلومات لم تكن لديه أصلا، أو تأكد ما كان له من قبل.

في حين اعتبر المصادقات على أنها إجابة الاستفسار لتعزيز معلومة تحتويها السجلات الأساسية. من هنا نلاحظ أن مفهوم الاستفسارات والمصادقات لا يتأثر بطبيعة النشاط

[1] - مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، إ م ت ت دوق رقم 106، مرجع سابق، ص 400.

حيث نفهم أنه يجب على المدقق الاعتماد على خبرته في تحديد هذا النوع من الإجراءات الجوهرية تماشيا مع طبيعة العنصر المراد تدقيقه.

هنا بعض الأمثلة التي يمكن للمدقق أن يستعمل فيها المصادقات بإجراء الالتزام أو كإجراء تدقيق جوهري عند تدقيقه لبيانات مالية للبنك.

* حالات الضمان الإضافي لقروض خاصة.

* حالات شراء ومع مستقبلي للموجودات والمطلوبات مع زبائن أو أطراف أخرى مثل معاملات العملة الأجنبية المعلقة وحسابنا لديكم وأوراق مالية محفوظة لدي أطراف ثالثة، وحسابات القروض وحسابات الودائع والضمانات وغيرها.

فرع ثاني: تدقيق أهم أنشطة البنوك التجارية:

سنحاول عرض عملية التدقيق لأهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية وذلك لإدراج صفات أدلة إثبات.

1-تدقيق القروض: عند تدقيق القروض يجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة الأحكام الخاصة بخسار القروض في ظل معرفته للمبالغ التي أطرتها القوانين والتنظيمات في التأثير على القرض عند تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت العمل الذي يجب إنجازه لابد من النظر فيما يلي:

* درجة تصنيف القروض لدى البنك، واكتمال المستندات بطريقة ملائمة.

* أخذ الأهمية بالنسبة للإقراض الأجنبي.

* مراعاة تركيب محفظة القروض خاصة في تركيز القروض لأطراف محددة تحديد لقروض غير منجزة وكذلك عليه، التأكد من العرض والإفصاح للقروض وخسائرها حيث أن البنوك غالبا ما تخضع لمتطلبات إفصاح وأحكام صعبة كما يقع على عاتقه التأكد من أن عرضها يتوافق معايير الإبلاغ المالي.[1]

2- تدقيق مخصص خسائر القروض: يجب على المدقق التأكد من ثم احتساب

[1] - أحمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشققة، دار الصفاء، ط2، عمان الأردن، 2015، ص 147-150. é

مخصصات خسائر، لقروض وفقا للتعليمات، وفي حال عدم وجودها في تشريعات ذلك البلد يقع على عاتق المدقق أن يقارنها بالمؤشرات المتعارف عليها أو السنوات السابقة أو البنوك المماثلة.

3- تدقيق الودائع: على المدقق أن يقيم الرقابة الداخلية على الودائع ومدى حاجته للمصادقات على الأرصدة وعلى مصروف الفوائد ويقوم بتدقيق مخاطر التركيز على أحد أو بعض المودعين/ وبخصوص العرض والإفصاح يجب ان يتحقق المدقق من أن تضيف الودائع في البيانات المالية ثم وفق القواعد المحاسبية المعمول بها.[1]

4- تدقيق محفظة الأوراق المالية: هي أهم عمليات البنوك التجارية لذلك عند تدقيقها نتأكد من الأرصدة الدفترية للأوراق المالية من أنها تعبر بصدق عن الموجودات التحليلية من الأوراق المالية وأي أرباح وخسائر وفوائد الأوراق المالية قد سجلت بالكامل وتهدف أيضا للتأكد من الأسس التبعة في التقييم هي نفسها المستعملة سابقا.

5- تدقيق رأس المال والاحتياطات : إن أي تغير يحدث في رأس المال البنك واحتياطاته يكون له تأثير على استقرار البنك خاصة إذا كان التغير قريبا من الحد الأدنى لرأس المال المسموح به مما يدفع بإدارة البنك إلى الإبلاغ المالي الكاذب اللاذب لذلك على المدقق أن ينظر إلى كفاية رأس المال الاحتياطي والتأكد من حسابهما بطريقة صحيحة وفق القوانين ويتحقق من توزيع الأرباح المحتفظ بها وعليه التحقق من أنه تم تبويبها وفق التشريعات السارية خاصة فيما يخص النسب الدنيا والاحتياطي السري.[2]

6- تدقيق الأرصدة النقدية : فهدف عملية تدقيق النقديات هي التأكد من الوجود الفعلي و مطابقته بالرصيد الدفتري بتاريخ الجرد و الوقوف على أي فروقات الوجود الفعلي في حدود تسقيف البناك وحدود المبالغ المؤمن عليها.[3]

7- تدقيق الأرصدة مع البنوك الأخرى: للتأكد من وجودها على المدقق مراعاة الحاجة

---

[1]- عبد الوهاب نصر علي شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص212.213.

[2]-أحمد حلمي جمعة،تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية ، مرجع سابق، ص 133.

[3]- خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق ص 465،466.

لمصادقة طرف ثالث على الرصيد بسبب أن الأرصدة المعروضة في الدفاتر هي نتيجة عدد كبير من المعاملات مع كل بنك حيث أن الحصول على تأييد من طرف ثالث يؤكِد الوجود الفعلي لذالك الرصيد.

وعليه يجب تدقيق القيم على أنه تم إجراء المعاملات بطرق صحيحة وبمبالغ مضبوطة ليتم فحص ودراسة الإفصاح فيما إذا كانت الأرصدة مع البنوك الأخرى كما في تاريخ البيانات المالية لتمثل معاملات تجارية صادقة أو أن أي اختلاف مهم متوقع هو إشارة على أن المعاملات التي تم الدخول فيها.

كان أصل إعطاء تعريف مالي بلبنك أو لتحسين السيولة أو الموجودات "غالبا ما تفوق عمليات التحسين" وفي حالة صدورها في شكل كبير فهي تؤدي إلى تشويه الشكل العادل بالبيانات المالية مما ينقص من عنصر الإفصاح.[1]

08-الأصول والالتزامات الشرطية بخلاف المشتقات المالية : هي التي لا تظهر بالميزانية العامة مثل التعهد بالإفتراض ،ضمان سداد عميل مبلغ الطرف الثالث ، حيث هناك العديد من الالتزامات والأصول الشرطية لا تسجل دون تغيير في جانب الأصول أو الالتزامات لذلك يقوم المرفق بمايلي:

*تحدد الأنشطة التي يمكن أن تنشأ عنها هذه الأصول .

*التأكد من سلامة نظام الرقابة في تدقيق السليم لتسجيل هذا النوع من العمليات والتي تكون دليل الاتفاق مع العميل.

* فحص مدى معقولية مبالغ هذا النوع من الأنشطة .

* الحصول على قرار من مفاده تسجيل هذا النوع من العمليات وأنه تم الإفصاح عنها لما هو مطلوب في إعداد البيانات المالية .[2]

---

[1] - عبد الوهاب نصر علي شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص

[2] - عبد الوهاب نصر علي شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 214،215.

09-المشتقات والأدوات المالية خارج الميزانية:

وعادة ما تتمثل في عقود التبادل الأجنبية وأسعار الفائدة وتبادل العملات و الإتفاقيات المستقبلية الآجلة و إتفاقيات بيع وشراء العملات الآجلة وغيرها من المعاملات التي يضعها بيان لتدقيق رقم (1012) المسمى باعتبارات حول العمليات التي تتضمن المشتقات المالية التي سجلها البنك كمستخدم

يقوم المدقق بفحص التوثيق الأساسي الذي يدعم تلك العمليات من تحديد ما إذ تم حسبان كافة الحقوق و الإلتزامات .

10-تدقيق إيراد ومصروف الفوائد: عند وجود عدد كبير من القروض والودائع التي على ويحتسب إيراد مصروف الفوائد ، وأيضا الإختلافات في أسعار الفائدة بين مختلف أنواع القروض و الودائع فإن هناك حاجة ماسة لقياس ما يلي:[1]

*الحصول على ثقة معقولة بوجود إجراءات كافية لإحتساب الإيرادات و المصروفات المستحقة في نهاية السنة.

*تقييم نظام الضبط الداخلي النى يختص بهاته العمليات .

*على المدقق تقييم عقلانية السياسة المطبقة على تحقيق الدخل من الفوائد .

11-تدقيق المخصصات: تتكون هذه المخصصات من المبالغ التي تكون موجهة من أجل مقابلة نقص فعلي أو محتمل في الأصول ولمقابلة زيادة فعلية في الالتزامات تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر المتعارف عليه إضافة الأصول المرجعية الدولية في قواعد الحذر والرقابة البنكية ، وتهدف عملية تدقيق المخصصات إلى مايلي:

*التأكد من كفايتها الغرض الذي اتحسينى أجله .

[1]- أحمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، مرجع سابق ، ص 153،154.

*التأكد من صحة الطرق المحاسبية المتعرف عليها في ذلك و أنها بموجب القوانين السارية.

12-تدقيق دخل الأتعاب والعمولة: يجب على المدقق استخدام الإجراءت التحليلية لتحديد معقولية القيم المسجلة للأتعاب والعمولات وعليه الأخذ بالحسبان مايلي :

*الوقوف على مدي تعلق الدخل بالفترة التي يغطيها وتحديد مدى إمكانية تحصيله .
*التأكد من العمليات المحاسبية وسلامة ضبطها الداخلي للإفصاح عنها بما يتحقق مع المبادئ والقواعد المحاسبية السارية.[1]

13-تدقيق مخصص للضريبة على الدخل:
وضائف المدقق أن يلم قواعد الضرائب الخاصة بالنشاط البنكي للمنطقة التي يخضع لتشريعاتها البنك المدقق،كما يلتزم المدقق بالتأكد من أن التسجيلات المحاسبية تمت طبقا لقواعد محاسبية سارية وأن تحويلها للبيانات المالية يفصح على سلامة هذه الأخيرة.[2]

14-العمليات مع الأطراف ذات العلاقة : تتمثل هذه العمليات في الأنشطة التي يقوم بها البنك مع المساهمين في البنك أو المديرين أو المديرين الفرعيين أو باقي الأطراف ذات الصلة بالبنك وعلى المدقق التأكد من سلامة الضبط الداخلي في صحة هاته العمليات أنها تخضع والأرقام المعمول بها وأنها تدخل عمل حساب درجة المخاطرة التي يعمل بها البنك ويلتزم المدقق بوجود الضمانات المقدمة في المستندات وصحة ملكيتها.

15-تدقيق الملاحظات المرفقة حول البيانات المالية : يجب أن يتأكد المدقق من الملاحظات حول القوائم المالية في البنك أنها قد عرضت وفقا لما يتطلبه الإطار المستخدم في إعداد التقارير والقوائم المالية للبنك.

---
[1] - خالد أمين عبد الله، تدقيق الرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 472.
[2] - أحمد حلمي جمعة،تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية ، مرجع سابق، ص 142.

16-المصادقة المتبادلة من البنوك: لقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم(1000) المتعلق بإجراء المصادقة المتبادلة بين البنوك الذي يهدف إلى توفير إجراءات المصادقة بين البنوك للمدققين و إلى إدارة البنك .[1]

أنواع القواعد الاحترازية: تتمثل أهم القواعد الاحترازية فيما يلي:

1-نسبة السيولة:

من أهم النسب وأعرقها ويقوم على الإحتفاظ بحجم من السيولة ، تستعملها البنوك من أجل تفادي الوقوع في خطر السيولة الناجم عن عدم إمكانية توفير البنك لطلبات سحب مودعيه.[2]

2-رأس المال الأدنى:

وهو من أهم المعايير حيث يتم تحديده كمبلغ أدنى من أصول البنك وتعهداته لأن رأس مال البنك يمثل هامش أمان لحماية أموال المودعين ،لذلك لا يمكن أن يعتبر نوع من أنواع الملاءة.

3- نسبة تقسيم المخاطر:

هي نسبة مهمة جدا حيث تعتمد على وضع نسب فحوص التركيز المخاطرة على مقترض أو مجموعة من المقترضين في نشاط واحد حيث تنقسم هذه القاعدة إلى نسبتين هما :

*عدم تجاوز مجموع الأخطار على نفس المقترض النسبة x وعادة ماتكون 25 من الأموال الخاصة بالبنك.

*لا يجب أن تتجاوز مجاميع المقترضين الذين لديهم النسبة السابقة تتراوح بين 10 و 25 في أغلب التشريعات ثمانية أضعاف الأموال الخاصة بالبنك.

[1]- مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي التدقيق رقم 100 المتعلق بإجراءات المصادقة التبادلة بين البنوك .

[2]- سلمان ناصر ، المعايير الاحترازية بالعمل المصرفي، ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 50-51.

4-نسبة الأموال الخاصة والموارد الدائمة:

وهي نسبة تربط الأموال الخاصة والموارد الدائمة الأقل من 05 سنوات بالإستعمالات الغير منقولة الأقل من 05 سنوات، الغرض منها هو تجنب تمويل القروض ط أ بالموارد ق أ ، وتختلف هذه النسبة حسب بيئة النشاط البنكي أي من دولة لأخرى من قطاع لآخر وتحسب وفق العلاقة:

البسط: يتكون من الأموال الخاصة والموارد الدائمة أقل من 05 سنوات .

المقام: يتكون من الاستعمالات غير منقولة أقل من 05 سنوات.

5-نسبة الكفاية الحدية لرأس المال:

ونربط هذه النسبة بالأموال الخاصة والمخاطر ويتم التطرق إليها لاحقا.

6-نسبة مركز الصرف:

تهدف هاته النسبة إلى مراقبة خطر تقلبات أسعار الصرف للعملة المحلية مع باقي العملات الأجنبية وتختلف من دولة لأخرى حيث يتجزء إلى نسبتان نوعيان بها .

*نسبة القصوىx بين وضع الصرف الطويلة والقصيرة لأجل كل عملة أجنبية مع مبلغ أموالها الخاصة .

*نسبة قصوى ب y بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات ومبالغ الأموال الخاصة الإضافية.

7-مساهمة البنك في رؤوس أموال الشركات الأخرى:

تسعى هذه النسبة لتفادي خطر تجميد أموال البنك في إطار تكلفة الفرصة البديلة من جهة و الوقوع في خطر السيولة من جهة أخرى ،وهذا المعيار يختلف من دولة لأخرى .

8-نسبة الاحتياطي الإجباري:

يعير البنك المركزي البنوك التي يشرف عليها نسبة دنيا يحددها ، حيث أنها أحد مصادر

تعويض المودعين في حالة خسارتها أو خسارة جزء منها، وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى. [1]

9-نسبة القروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين:

سبق وإن كان سبب هلاك العديد من البنوك هو التواطؤ والمحسوبية لأصحاب البنك أو مسيريه بمنحهم قروض لأنفسهم مبالغ فيها مما يعرض البنك للمخاطرة، لذلك نجد أن الاحترازية تقوم بقرض نسبة قصوى على البنوك ألا تتجاوزها في منحها عروض لصالح المساهمين و مسيري البنك.

المطلب الثاني: الإجراءات الحمائية البنكية: وفقا لمعيار بازل

أبدا الخبراء في البنوك إعتمادا يضخم رأس المال منذ القرن الماضي كونه خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك للخسائر ووضعو بعض المعايير لقياس كفاية رأس المال وهذا ما يعرف بمعايير بازل أو مقررات بازل سنحاول في هذا المطلب شرح إتفاقية بازل.

تعريف: إتفاقية بازل 01هي إتفاقية بين سلطات البنوك المركزية تم التوصل لها سنة 1987 وحدد كآخر أجل لتطبيقها مارس 1993 والبنوك المركزية هي أعضاء بنك التسويات الدولية،تتضمن هذه الإتفاقية مؤشر كفاية رأس المال المعروف باسم بازل 1، 1988 ويعرف مؤشر بازل بأنه: "معدل موحد للحد الأدنى لكفاية رأس المال فيما يخص رأس المال و عناصر الأصول للإلتزامات العرضية المرجحة مخاطرها" ، وتعتبر هذه الإتفاقية أول جهد دولي لوضع معايير دولية لكفاية رأس المال حسب المخاطر المرجحة. [2]

الجوانب الأساسية لإتفاقية بازل 01: تتمثل فيما يلي:

- محمد بوسماحة: المراجعة المحاسبية المصرفية المالية في إطار المعايير والمتغيرات الدولية ، أطروحة دكتوراه، غ منشورة ، تخصص نقود و مالية 2016/2015 جامعة الجزائر 3 الجزائر ص 94. [1]

- خليل عبد القادر، دروس ماستر نقدي بنكي ، جامعة يحي فارس المدية، مرجع سابق، ص60.[2]

*التركيز على المخاطر الإئتمانية:ونعني به الإهتمام بالمخاطر الائتمانية فقط ولم تشمل مخاطر سعر الفائدة .

*تحديد نوعية الأصول والمخصصات الواجب تكوينها: نعني به أن يتوافق معيار بازل01 مع مخصصات للديون المشكوك فيها . تقسم مجموعة دول العالم إلى مجموعتين من حيث درجة المخاطر الانتمائية كالآتي[1] :

أ–مجموعة الأولى وهي OCDE: ذات المخاطر المتدنية وتضم دول الأعضاء في لجنة بازل وأخرى عقدت ترتيبات مع صندوق النقد الدولي.

ب–مجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأخرى خاصة الدول الإسلامية ماعدا السعودية وتركيا.

ج– وضع أوزان ترجيحية لمخاطر الأصول: يستند قياس كفاية رأس المال إلى أوزان المخاطرة يطبق على جميع فقرات الميزانية وخارج الميزانية على 10% 10%50%20% .

د–مكونات رأس المال: ينقسم إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي .
–رأس المال الأساسي: والذي يتكون من مجموع رأس المال المدفوع مع الاحتياطات بالإضافة للأرباح المحتجزة ويستبعد من رأس المال الأساسي ما يلي:[2]

*الشهرة إن وجدت في أصول البنك.

*الإستثمارات المتبادلة في رؤوس الأموال البنك لتفادي إزدواجية الحساب .

*الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة وذلك عن طريق فصل مساهمة البنك الأم عن رأس مال المجموعة.

---

[1] - آيت عكاس سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في حال معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، ع اقتصادية، ج الجزائر 3 ص 22.

[2] - سمير الخطيب ، قياس إدارة إدارة المحاضر بالبنوك(منهج علمي وتطبيقي عملي)، منشأة المعارف، 2005، ص 31

-رأس مال التكميلي: يسمى أيضا بالشريحة الثانية وهو محدود ويتكون من مايلي:

*الإحتياطات عير المعلنة: الاحتياطات تتكون من الدخل الصافي المتحقق دون الإفصاح عنها ولا تدفع عنها ضرائب.

* احتياطات إعادة تقييم الأصول: تخضع إلى خصم 55% من قيمتها

*مخصصات مكونة لمواجهة مخاطر عامة غير محددة : حددت مخصصات خسائر القروض والإيجارات ب 125% من الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها.

*ديون طويلة الأجل : هي قروض تطرح في شكل سندات ذات أجل محدود وأسهم ممتازة وهي مضمونة من الدرجة الثانية ومن خصائصها أن ترتيب سدادها وعند إفلاس البنك يكون بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد مستحقات المساهمين، كما تتمتع بسعر فائدة مميز وهي قروض لا يزيد آجالها عن 05 سنوات ، على أن نخصم 20% من قيمتها كل سنة ، ويكون الحد الأدنى لهذه الديون 50% من رأس المال الأساسي وذلك بهدف عدم تركيز الاعتماد على ضرب القروض .

*أدوات رأسمالية أخرى: هي أدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من المساهمين أي الفترة الطويلة.

طريقة حساب الكفاية الحدية لرأس المال قبل التعديل:

تمخضت اتفاقية بازل01 في حساب الكفاية الحدية لرأس المال من خلال:[1]

نسبة الكفاية الحدية لرأس المال: = رأس مال الشريحة الأول + رأس مال شريحة الثانيه

مجموع الأصول والتعهدات بطريقة الخطر

[1]- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقية بازل مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 06،2006، ص 154.

تقييم إتفاقية بازل01:

كما سبق أن تناولنا أن اتفاقية بازل الأول هي حجر الأساس الذي تستند له الرقابة الاحترازية في البنوك حيث أن لها ما يميزها وما يعيبها وهي كما يلي:

الإيجابيات:

– دعم استقرار النظام المصرفي العالمي.

– تفعيل دور المساهمين بما يساند عمل الجهات الرقابية.

– نمطية قياس كفاية رأس المال ينشر ثقافة واسعة عن البنوك للمساهم أو الفرد العادي.

– يساعد تطبيق المعيار في توجه البنوك نحو الأصول ذات درجة مخاطرة أقل.[1]

السلبيات:

– التحايل في عدم إدراج بعض مكونات (عناصر الأصول) بالاتجاه نحو بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية ولذا ينصح برقابة العملية.

– إضافة تكلفة ناجمة عن رفع رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة وهذا يضعفها تنافسيا.

– تركيزه على المخاطر الائتمانية رغم إضافة مخاطر السوق في التعديلات و عدم أخذ التطورات الكبيرة التي تهددها الصناعة المصرفية و بالتالي اتفاق اللجنة على معالجة محافظ الديون ومعالجة الضمانات و الكفالات.

– إعطاء وزن مخاطرة كبير للاستثمارات في الأصول الثابتة (10%) بسبب النظرة الرأسمالية للبنوك على أنها بنوك تمويل أكثر منها بنوك تنمية.

مبررات إعادة النظر في بازل 01:

–التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي أدت إلى تقديم العديد من الخدمات المصرفية و إعادة هيكلة القطاع المالي العالمي، انفتاح السوق على بعضها

- نشرة إضاءات مالية مصرفية، بازل1 وبازل2 معهد الدراسات المصرفية ، سلسلة 05، العدد الرابع الكويت، نوفمبر 2012، ص 3،4 من الموقع الإلكتروني [1]

بشكل متزايد الشيء الذي جعل بازل 01 عاجزة عن ملاحظة التغيرات الجديدة.

–تحديد بازل 1 أربع مستويات فقط من المخاطر (10.20.50.100) وهو تقييم غير كافي.

– الأزمة الأسيوية 1997 و ما نتج عنها من اختلال للنظام المالي و التي أكدت أنه لا يكفي الاقتصار على السلامة المالية لكل بنك على حدا بل استقرار بل استقرار النظام المالي وخاصة البنكي.

اتفاقية بازل 2:

إن هناك أسباب أدت إلى إغاظة النظر عن بازل01 وتطويرها حتى أصبحت بازل02 منها ما يلي:

– قصور بازل01 التي لم تعد تستجيب لمتطلبات النشاط البنكي

– تقارير وشكاوي مندوبي البنوك خاصة بنوك الدول التي همشها الاتفاق الأول لبازل01.

– تحسين مفهوم ونوعية الرقابة البنكية.

– تحسين ادوات إدارة المخاطر البنكية المستحدثة.[1]

أهداف بازل 02: يهدف إلى ما يلي:

– الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي و كذلك الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.

– تكوين أداة شاملة للتعامل مع المخاطر.

–التركيز على المصارف النشطة عالميا و أن تناسب مبادئها كل المصارف على اختلاف تطورها.

[1] - العمري علي الجهاز المصرفي، الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة البنكية مقال علمي، مجلة المعارف، العدد 23، ديسمبر 2017ص 403.

ركائز بازل 02: هناك 03 جوانب أساسية لاتفاقية بازل 02:

– متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ، المراجعة الإشرافية، انضباط السوق.

– متطلبات الحد الأدنى لرأس المال: هو معيار كمي يتضمن وضع مجموعة قواعد و لا يغير في نسبة الملاءة 08% وتم توسيعه (أضيف له رأس المال من طبقة 03 بما يؤكد مواكبة تعديل 1996) ليكون أكثر شمولا وحساسية للمخاطر المصرفية وتتكون هذه الشريحة الثالثة لرأس المال مما يسمى(دين متأخر الرتبة قصير الأجل)[1]

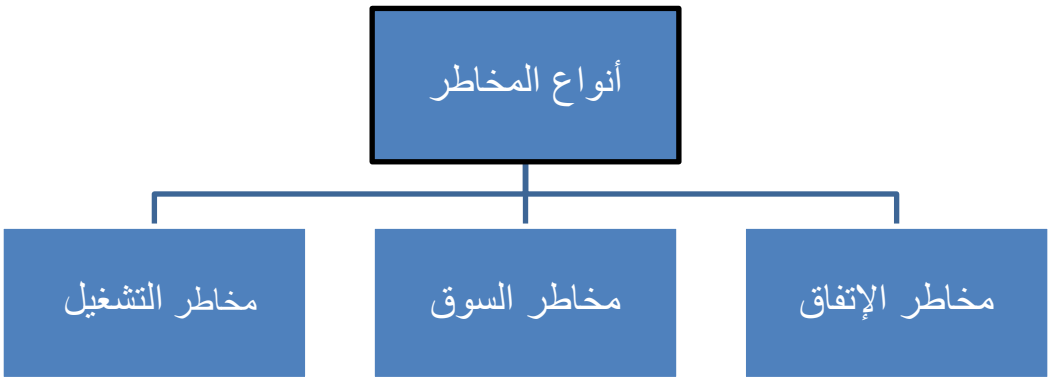
وقد قدمت 03 طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، الشيء الذي سمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب المناسبة لتطوير العمليات البنكية و البنى الأساسية للأسواق المالية ، حيث يوجد تغير كبير في متطلبات مخاطر الائتمان ، فأدخل مدخلان مختلفان هما:

المدخل العياري ومدخل التقييم الداخلي المتقدم، كما أن هناك 03 مداخل لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال تجاه المخاطر التشغيلية وهي مدخل المؤشر الأساسي، المدخل المعياري ومدخل القياس المتقدم وبالنسبة لمخاطر السوق فهي تحسب باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للأسلوب النمطي الذي لم يحدث عليه تغيير منذ إضافته1995.

[1] - خليل عبد القادر، دروس ماستر نقدي وبنكي، مرجع سابق، ص65.

وفيما يلي مخطط يوضح المخاطر المعتمدة في بازل2 وأساليب قياسها.[1]

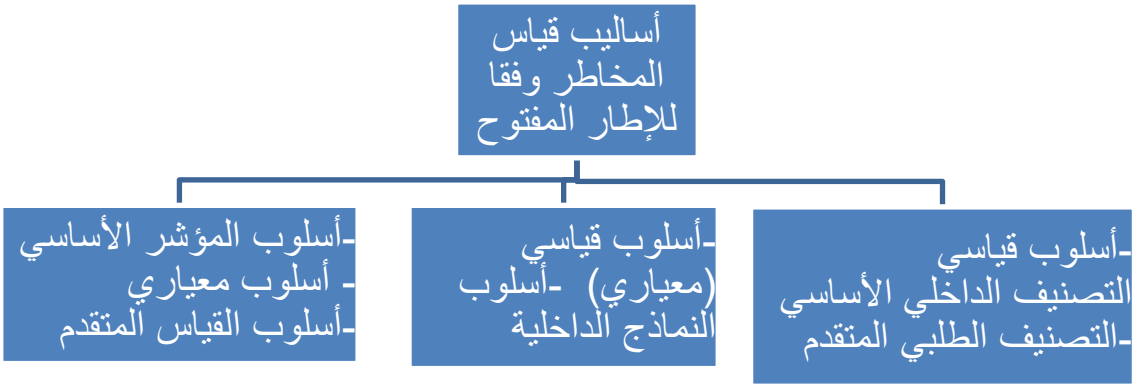
الشكل رقم (01) يوضح أنواع المخاطر المصرفية



–اتفاق العميل على السداد

–مخاطر أسعار الصرف
–مخاطر أسعار الفائدة
– مخاطر أسعار الملكية
–مخاطر أسعار السلع
–مخاطر الأوراق المالية

–مخاطر السيولة
–مخاطر التركز
–مخاطر الأعمال
–المخاطر القانونية
–مخاطر الالتزام
مخاطر الأنظمة



[1]- خليل عبد القادر ، مرجع سابق، ص65.

*** عمليات المراجعة الإشراقية:**

معيار كيفي يتضمن مجموعة مبادئ فقط وليس قواعد بها يتم تحفيز المصارف لممارسة نشاطها بشكل أمن حيث أن المخاطر التشغيلية هي احتمال الخسائر التي قد يتعرض لها البنك، نتيجة فشل أو عدم كفاءة في العمليات الداخلية أو الموظفين ، الأنظمة، الاختلاس، الرشوة والكوارث ، ويتطلب هذا النظام إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر و تقييم جيد للمخاطر ومراجعة الأنظمة والرقابة الداخلية، وهناك أربعة مبادئ[1] لعملية المراجعة الإشرافية وهي:

– التقييم الداخلي كفاية رأس المال ، وجود إجراءات داخلية لدى البنوك لتقييم كفاية رأس المال بحسب حجم المخاطر.

– مراجعة السلطات الرقابية للأسس الداخلية لكل بنك بتعلق الرقابة بتقييم رأس مال البنك وكذا إستراتيجيته في إبقاء مستويات كافية له.

– الزيادة في الحد الأدنى المقرر من رأس المال أن يكون للسلطات الرقابية الحق في إلزام البنوك على الاحتفاظ برأسمال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة.

– التدخل المبكر للسلطات الرقابية لمنع تراجع رأس المال عن حده الأدنى المطلوب.

انضباط السوق: تهدف لجنة بازل02 من خلالها إلى دعم العمليات الخاصة وتنظيم السوق وتحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، فضلا عن الحفاظ عن قواعد رأسمالية كافية لتعزيز قدرتها على مواجهة أية خسارة محتملة جراء المخاطر مستقبلا، حيث يعنى بانضباط السوق ، وجود نظام مسير للمعلومات بكل مصداقية وشفافية مما يسمح للمتعاملين فيه بالقيام بتقييم المخاطر.[2]

قياس بازل الثانية: يكون حسابها كما يلي:

---

[1]- خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص65.

[2]- منار ...، المعايير الدولية المصرفية وتطبيقتها في الجزائر، مذكرة ماجيستير غ منشورة قانون عام، جامعة قسنطينة، ص 52،53.

رأس المال

نسبة رأس المال= المخاطر التشغيلية+ مخاطر السوق+ مخاطر الائتمان

تقييم اتفاقية بازل02: لها جانبين المميزات والعيوب كما يلي:

1- المميزات:

عالجت اتفاقية بازل 02 مشكلة التصنيف مرتفع المخاطر للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض مما يعني أن هذه الدول تستفيد من تخفيض تكلفة موادها التي تحصل عليها عن طريق الاقتراض.

– الاهتمام بإدارة المخاطر البنكية وإعطاء نماذج للتعامل معها.

– تتيح مجال أمام البنوك الصغيرة والمتوسطة ، الغير قادرة على تطوير نماذج داخلية لقياس المخاطر بالاعتماد على وكالات التصنيف الخارجية.[1]

– ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات و أنظمة متكافئة.

– تحسين درجة الأمان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المرافقة الذاتية الداخلية في البنوك.

2- سلبيات اتفاقية 02: أبرزها ما يلي:

– تعليل ربحية البنوك بسبب حجز نسب أكبر من الأرباح.

– كونها تتواكب مع البنوك الكبيرة فقط والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.

– غير إلزامية التطبيق مما يقلل من فاعليتها.

– إنجازاتها لما يتوافق و تطلعات الدول العشر المؤسسة لمنظمة التعاون الدولي.

– تعتبر تحدي حقيقي للدول النامية.

– حدوث الأزمة المالية 2008م ما أدى بالتفكير في تعديلها.

الفرع الثاني:

[1] -

اتفاقية بازل الثالثة:

تعريف: مجموعة شاملة من التدابير والإجراءات الإصلاحية في المجال البنكي تم تطويرها من قبل لجنة بازل للرقابة البنكية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع البنكي، ضمن مقاربة احترازية كلية تعزز المقاربة الإجرائية(تعكس بازل2 الذي انتهجت المقاربة الاحترازية الجزئية فقط) وجاءت إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتمثل بازل 03 جزء من الجهود المستمرة للجنة قصد تعزيز النظام البنكي وتعميق الإصلاح المصرفي.

محاور اتفاقية بازل03: تضمنت اتفاقية بازل 3 خمسة محاور كما يلي:

المحور 1: تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك: ينص هذا المحور على أن رأس المال التنظيمي يتكون من الشريحة 1 والشريحة2 فقط كما يلي:

أ- الشريحة الأولى لرأس المال: تعني رأس المال الأساسي(Tier1) ، وتتكون من جزئين: النواة الصلبة أو ما تسمى حقوق الملكية للأسهم العادية (الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة) ، الطبقة الإضافية للشريحة الأولى . كما تتضمن الثانية أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق ، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، ويمكن تعريفها على أنها رأس المال المخصص لمرحلة إعسار المصرف. وكانت الشريحة الأولى تمثل 4% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات بازل2، ثم انتقلت إلى 4.5% (2013) ، وثم 5.5% (2014)، ثم 6% (2015) مستقرة لغاية 2019. كما تم رفع النواة الصلبة (حقوق الملكية للأموال الخاصة) من 2% قبل تطبيق الاتفاقية إلى4.5% (ابتداء من 2015)، وبإضافة ما يسمى احتياطي الحفاظ الذي نسبته 2.5% يكون المجموع 7% وأما الطبقة الإضافية للشريحة 1 فتمثل من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 2% (2012)، لتنتقل إلى 1% (2013)، تم 1.5% (2014)، لتستقر عند هذا المستوى.

نتيجة: بناء على ما سبق، يمكن للبنك أن يمتص الخسائر المحتمل التعرض لها وفق مستويين : مرحلة ملاءة البنك (النواة الصلبة للشريحة 1)، ومرحلة إعسار البنك (الطبقة الإضافية للشريحة 1)، ذلك أن انهيار مثل هذه البنوك يمكن أن يدمر النظام المالي برمته. ملاحظة: إذا انخفضت النسبة دون 7% المتعلقة بحقوق الملكية للأموال الخاصة واحتياطي الحفاظ، يحق للسلطة النقدية أن تمنع البنك من توزيع الأرباح على المساهمين أو منح مكافئات مالية للموظفين. ولمواكبة البنوك لهذه الزيادة، عليها أن ترفع رؤوس أموالها (طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم القروض. ب- الشريحة الثانية لرأس المال: تعني رأس المال المساند(Tier2) ، ويقتصر دوره على أدوات رأس المال المقيد لخمس سنوات على الأقل، والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، وقبل أي مطلوبات للغير على الزبائن، وأصبحت هذه الشريحة تمثل 2% منذ سنة 2015 من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد أن كانت تمثل 4% قبل سنة 2013 وفق مقررات بازل 2، أي تنخفض تدريجيا حتى تستقر عند هذه القيمة.

المحور02 : تغطية مخاطر المقترضة المقابلة والناشئة عن عمليات المشتقات المالية وتموين سندات الدين: يكونذلك يعرض متطلبات رأسمالية إضافية لهذه المخاطر بما فيها التوريق، وذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية بفعل تقلبات أسعارها في السوق.

المحور 03 : مؤشر الرافعة المالية جاءت هذه النسبة بعد الاقتناع أن أهم أسباب أزمة 2008 هو التوسع المفرط للإقراض المؤدي إلى إفلاس البنوك، يسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر. وتهدف نسبة الرفع المالي إلى ما يلي: _وضع حد أقصى لتزايد الإقراض البنكي (تقييد الإقراض).

_تقديم ضمانات إضافية مستقلة عن المخاطر وبسيطة وشفافة، وتعمل كضمان إضافي موثوق المتطلبات المخاطر الأساسية.

• قياس الرافعة المالية تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة 1 لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دول أوران ترجيحية، وتعطى العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى من رأس المال}}{\text{إجمالي التعرضات(الأصول)}} \geq 3\% \times 100$$

المحور 04 :الحد من الإفراط في مواكبة الدورات الاقتصادية هو نظام وقالي المواجهة التقلبات الدورية، وهدفت لجنة بازل، من هذا الإجراء إلى تحقيق:

_تقييد سياسات البنوك الاقراضية من حيث مواكبتها للدورات الاقتصادية، فهي تفرط في تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال فترات الانتعاش والازدهار، وتمتنع خلال الركود والكساد، فتعمق بذلك الركود الاقتصادي وتزيد مداه.

_تشكيل احتياطي المواجهة التقلبات الدورية يسمى الاحتياطي المعاكس (تم تناوله سابقا)، ويتم رفعه في حالة زوال الخطر.

_النسبة (0_2.5%).

المحور 05:تعزيز سيولة البنوك تعني بذلك وضع قيود على إدارة السيولة النقدية ومواءمة أجال الأصول والمطلوبات، بتطبيق المعايير الدولية للسيولة ومتابعة الحذر حسب بازل 3، وقد تبين أثناء أزمة 2008 مدى أهمية السيولة البنكية، حيث أدى نقص السيولة لدى البنوك إلى الذعر البنكي، وعلى هذا الأساس قامت لجنة بازل ببلورة معيار عالمي

للسيولة يعتمد على نسبتين واحدة للمدى القصير (LCR)، وأخرى للمدى الطويل (NSFR. وتتناول العناصر التالية:

أ- نسبة السيولة للمدى القصير (Liquidity Coverage Ratio-LCR) : يطلق عليها أيضا "نسبة تغطية السيولة"، وتعني أنه يتطلب من البنك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها لمدة 30 يوما، على أساس سيناريو محدد من قبل مسؤولي الحذر وتتكون هذه النسبة من عنصرين:

-المخزون من الأصول السائلة عالية الجودة (البسط).

-صافي المخروجات للخزينة خلال 30 يوما متتاليا (المقام).

ذلك أن المخروجات متوقفة على المدخولات، وعليه تقدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{المخزون من الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{مجموع المخزونات الصافية للخزينة خلال 30 يوم}} > 100\%$$

حيث أن : مجموع المخروجات الصافية للخزينة خلال 30 يوماً =المخروجات – الحد الأدنى من المدخولات والذي يمثل 75% من المخروجات).

ونقول عن إيداعات أنها مستقرة ذا كان معدل السحب هو 5% وأكثر. عن إبداعات أنها أقل استقرار إذا كان معدل السحب هو 10% وأكثر.

ب – نسبة السيولة للمدى الطويل (Net Stable Funding Ratio – NSF) : يطلق عليها أيضا النسبة الصافية للتمويل المستقر"، وهو مؤشر هيكلي يهدف إلى

تصحيح اختلالات السيولة، ويغطي الميزانية بأكملها، ويشجع البنوك على استخدام مصادر تمويل مستقرة.

ومعادلته: قيمة التمويل المستقر المتاح

النسبة الصافية للتمويل=————————————

قيمة التمويل المستقر المطلوب

حيث أن التمويل المستقر المتاح (ASF) =الأموال الخاصة أسهم يتجمد تكون الفترة أكبر أو تساوي سنة خصوم لفترة فعلية أكبر أو يساوي سنة + حصة ودائع جارية و أو ودائع لأجل الفترة أقل من 1سنة – تمويل كبير الفترة أقل من سنة في حالة ضغوطات

التمويل المستقر المطلوب (RSF) هو قيمة الأصول التي يملكها ويمولها البنك والمسجلة في الميزانية وخارج الميزانية.

ت–مباديء الإدارة السليمة ومراقبة مخاطر السيولة: ركزت الجنة بازل على تسيير ومراقبة مخاطر السيولة بطريقة أكثر عمق في البنوك. وهناك عدة أدوات المراقبة مخاطر السيولة هي:

–عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي.

–تنويع مصادر التمويل وعدم التركز

–وجود أصول متاحة غير مرهونة.

–تقييم نسبة تغطية السيولة بالعملة الهامة.

–وجود أدوات المراقبة المرتبطة بالسوق تتعلق بمعلومات عن السوق، معلومات عن القطاع المالي، ومعلومات خاصة بوضعية البنك

اتفاقية بازل 04:

أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية في ديسمبر 2017 الورقة النهائية التي تخص مجموعة من الاصلاحات على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والتي تعتب مراجعة لاتفاقية بازل 03 والتي تمهد الطريق لما ينتظر أن يطبق عليها "بازل 04" ويطلق على مقررات لجنة بازل اسم القانون "اللين"[1] ويعني الوثائق شبه القانونية التي لا تمنع بقوة ملزمو لتنفيذها لكن هذا لا يقلل من أهميتها ووجوب تنفيذها لمعايير دولية مهمة خاصة أنها متبناة من قبل المنظمات الدولية (البنك الدولي – صندوق نقد الدولي) وورد عن محافظ بنك انجلترا أنها اتفاقية لبنة ولكنها قوية جدا وتتمثل مواكب الإصلاح في بازل فما يلي:

- تحسين جودة رأس المال التنظيمي: التركيز على رأس المال الممتص للخسائر في شكل شريحة الأول لرأس المال – رفع مستوى متطلبات رأس المال: كان تمنح البنوك المرونة كافية لتحمل الخسائر في أوقات الإجهاد المالي – تعزيز التحكم في المخاطر – اضافة عناصر احترازية كلية للاطار التنظيمي – تحديد الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الواقعة المالية لتحديد الواقعة المالية الزائدة في النظام المصرفي – تقديم إطار عمل دولي للتخفيف من مخاطر السيولة المفرطة، من خلال نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

[1] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص 79

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لموضوع التدقيق البنكي والاجراءات الحمائية للقطاع البنكي

المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق البنكي على حدة ، وتناولت موضوع البنوك التجارية على حدة ، وتناولت كذلك موضوع البنوك التجارية وعلاقتها بالاجراءات الحمائية وفق معايير بازل وأخرى تناولت مدى إلتزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا للجنة بازل ، سنحاول سرد بعض الدراسات التي تناولت موضوعنا هذا.

أولا : دراسة عماري عائشة بعنوان : " دور التدقيق البنكي في تحسين جودة الخدمة البنكية من وجهة نظر موظفي البنك " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق ، جامعة أحمد دراية – أدرار ، 2017–2018.

تناولت هذه الدراسة الاشكالية التالية ، هل يمكن للتدقيق البنكي أن يحسن جودة الخدمات المقدمة في البنوك العمومية التجارية ، وقد كان من بين أهدافها التعرف على منهجية التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية وفقا للمعايير الدولية ومحاولة عرض مختلف الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك الجزائرية ، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أن التدقيق البنكي يساهم في تحسين جودة الخدمات البنكية من خلال زيادة الثقة في تلك الخدمات المقدمة وضمان استقرارها وزيادة تميزها من خلال سرعة تقديم الخدمات .

ثانيا دراسة طرشي محمد : (متطلبات تفعيل الرقابة البنكية في ظل التحرير المالي والبنكي) – دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص مالية ونقود ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2012–2013.

وقد عالجت هذه الدراسة السؤال الرئيسي كيف يمكن تفعيل دور الرقابة في الجزائر وفقا للمعايير الدولية لإنجاح سياسة التحرير البنكي وتلافي حدوث الازمات المالية والبنكية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة .

كما هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الرقابة على العمل البنكي في ضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للإنهيار [1]

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- ضعف إهتمام البنوك الجزائرية بإنشاء دوائر مختصة في إدارة المخاطر البنكية التي تتعرض لها ، حيث نجد أن البنوك العمومية في الجزائر ليس لديها دائرة مختصة بإدارة المخاطر البنكية

[1] تلخيص الطالبة من الاطروحات

دراسة : هواري منصور – فهد الدويلة التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية ، دراسة حالة تحليلية لواقع بيئة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، 2021 [1]

حيث حاولت هذه الدراسة تحليل ممارسات التدقيق البنكي في المؤسسات المالية الجزائرية وفق دراسة تحليلية تبعا لما تفرضه المعايير الدولية للتدقيق على أساس ما أصدرته لجنة بازل للرقابة البنكية ، والتي تسعى من خلال تقاريرها إلى توحيد أنظمة التدقيق والمراجعة البنكية وهذا بالتعرف على كيفية التدقيق في ممارسة المؤسسات المالية والتعرف على الاصلاحات الواردة في إتفاقية بازل وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية الجزائرية إلتزمت بالحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال وتركيبة رأس المال النظامي وفق لجنة بازل ، ورغم التأخر في تطبيقه ورغم إفتقار المؤسسات المالية لأنظمة تسمح بقياس وإدارة مخاطر رأس المال ، أوصت الدراسة بظرورة تكفيف المجهودات التي تبذلها السلطات النقدية لمسايرة التطور الحاصل من خلال إصدار تشريعات في هذا الاطار لحماية الاصول البنكية وضرورة الالتزام بأوزان المخاطر التي حددتها إتفاقية بازل 3.

–دراسة دكتور بودالي مختار ، مجلة البشائر الاقتصادية ، مجلد 3 ، عدد 2 ، سنة 2023 ، المركز الجامعي غيليزان الجزائر .

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور بنك الجزائر في ضبط المعايير الاحترازية وفق مقررات بازل 3 ولتحقيق أهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي سارت عملية التأهيل الاطار التنظيمي للنظام المالي وتكييفه مع اجراءات الرقابة البنكية بشكل سريع في سنة 2014 ، وذلك بمراجعة القواعد الاحترازية بمقاربة معيارية مع بازل2 ومع إدخال وسادة

[1] هواري منصور ، فهد الدويلة ، التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق ، دراسة حالة تحليلية لواقع بيئة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، سنة 2021 ، ص 33.

الامان بنسبة 2.5% المقررة من طرف اتفاقية بازل 3 مع دخول تنظيمات بازل 2 و بازل 3 حيز التطبيق إبتداءا من 1-10-2014 .[1]

تعززت عملية إدارة المخاطر البنكية في الجزائر مع إدماج المخاطر العملياتية مخاطر السوق وتقوية رأس المال المصاريف ، على ضوء هذه المعطيات قامو بدراسة مدى تأثير مقررات بازل3 على المعايير الاحترازية الحالية للبنوك الجزائرية

سنحاول أن نسرد أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين دراستنا وباقي الدراسات المذكورة على النحو التالي :

أوجه الشبه :

إتفقت جميع الدراسات على مايلي

- يلعب التدقيق البنكي دورا هاما في تحسين جودة الخدمات البنكية وفي ضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة المركز المالي
- التدقيق البنكي يحول دون تعرض البنوك للإنهيار و الازمات المالية في حال تطبيقها للمعايير الاحترازية
- التدقيق البنكي يدعم الاجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري ويحد من المخاطر التي تواجهها البنوك خاصة من الناحية المالية

أوجه الاختلاف :

- لاتقوم البنوك النشطة في الجزائر بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه بازل 2 لعدة إعتبارات أهمها إفتقار هذه البنوك لأنظمة متكاملة لإدارة وقياس المخاطر رغم المجهودات المبذولة من المشرع الجزائري لمواكبة هذه التطورات

- إعتماد التدقيق البنكي على المعايير الدولية من شأنه ان يساوم في تقويم نظام الرقابة المصرفية ويزيد من المصداقية المركز المالي للبنوك
- تتميز المصارف الجزائرية عن باقي المصاريف العالمية بالمعدلات المرتفة لملائاتها المالية والتي تفوق المعدلات المعتمدة في إتفاقية بازل 3 بسبب كذلك الربحية العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الجزائري[1]

المطلب الثاني : دراسات باللغة الاجنبية

مقال علمي : ATTALAH Abeer بجريدة : research journal of finance and accounting

العدد 06–2015 بعنوان : The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordon

حاولت هذه الدراسة الاجابة على اشكالية مفادها هل يوجد أثر لوظيفة التدقيق في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية في الاردن

تطرقت الباحثة لمجموع المخاطر التي تواجهها البنوك وتعثر الاداء المالي ولدور التدقيق في الحد منها كونه جهاز رقابي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي :

العلاقة الطردية لفاعلية التدقيق بالبنوك مع الاداء المالي لها حيث وضحت أنه كلما زادت فعالية ونجاعة التدقيق في البنك التجاري يزيد ذلك من تحسين الاداء المالي له .

[1] بودالي مختار ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث ، العدد 2 ، المركز الجامعي غيليزان ، جوان 2023 ، ص22

الفصل الثاني :

الدراسة الميـدانية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

مطلب الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري BNA.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لأهميته الاقتصادية والاجتماعية فكيف نشأ البنك الوطني الجزائري.

نشأة البنك الوطني الجزائري:

قبل الاستقلال كانت الجزائر تحتوي على شبكة واسعة ومتطورة من البنوك والمؤسسات المالية أكثر من أي مستعمرة فرنسية مثل سو سيني جينوال الذي تأسس 1914 وقرض ليونيس سنة 1878 كونها كانت لدى الفرنسين موطنا دائما، ولهذا كانت وظيفة البنةك في تلك الحقبة هي خدمة المستعمر[1].

وبعد الاستقلال بدأت النواة تتشكل من خلال فرض الهيمنة والسيادة على المؤسسات المالية، وذلك من خلال انشاء معهد لإصدار العملة يحل محل بنك الجزائر وانشاء الخزينة العمومية وعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962[2].

ولقد شهدت هذه المرحلة تحولا كبيرا في النظام البنكي الجزائري الذي كان يعرف أنذاك أكثر من 20 بنك وأغلبها مؤسسات مالية وأغلبها مؤسسات مالية أجنبية تأبى انعاش الاقتصاد الوطني مما جعل الخزينة تلعب دور الممول الأول لنشاطات الاقتصادية خاصة الزراعية لذلك قامت الدولة بتأميم البنوك الأجنبية ابتداءا من سنة 1966 وهنا تم تأسيس

---

[1]شاكر القزويني، محاضراتي اقتصاد البنوك، ديوان مطبوعات الجامعة 2000، ص 49.

[2]طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ضل التحرير المالي والمصرفي ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص مالية نقود ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2012–2013 ، مرجع ص 231.

عدة بنوك منها البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر 66–178 بتاريخ 13 جوان 1963 وذلك من خلال تأميم البنوك الاجنبية التالية:[1]

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا في جويلية 1968.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في جوان 1968.
- مكتب الخصم بمعسكر في جوان 1968.

وكان الدور الأساسي لهذا البنك في ثلاثة وظائف رئيسية هي:

- الائتمان القصير والمتوسط الأجل.
- تمويل القطاع الزراعي والصناعي.
- تمويل القطاع التجاري الخاص بالاستيراد.

وقد احتكر البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الزراعي واستمر على هذه الحال إلى غاية يوم 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82–106

ينبثق أو تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليتولى الأنشطة الفلاحية.

تعريف البنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتيسيرها حيث قدر رأس مال البنك بـ530.701 مليون دينار أما المديريات الجهوية فهو يمتلك 17

[1]شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 54.

مديرية جهوية و 214 وكالة و 95 شباك أوتوماتيكي بنكي، و4950 موظف و 145 موزع أوتوماتيكي للأوراق المالية.

كما يمتلك 056 2672 حساب زبون و 643 214 بطاقة بنكية قيد الخدمة و 33545 منخرط في الخدمة عن بعد، و 2136 جهاز دفع إلكتروني قيد الخدمة[1].

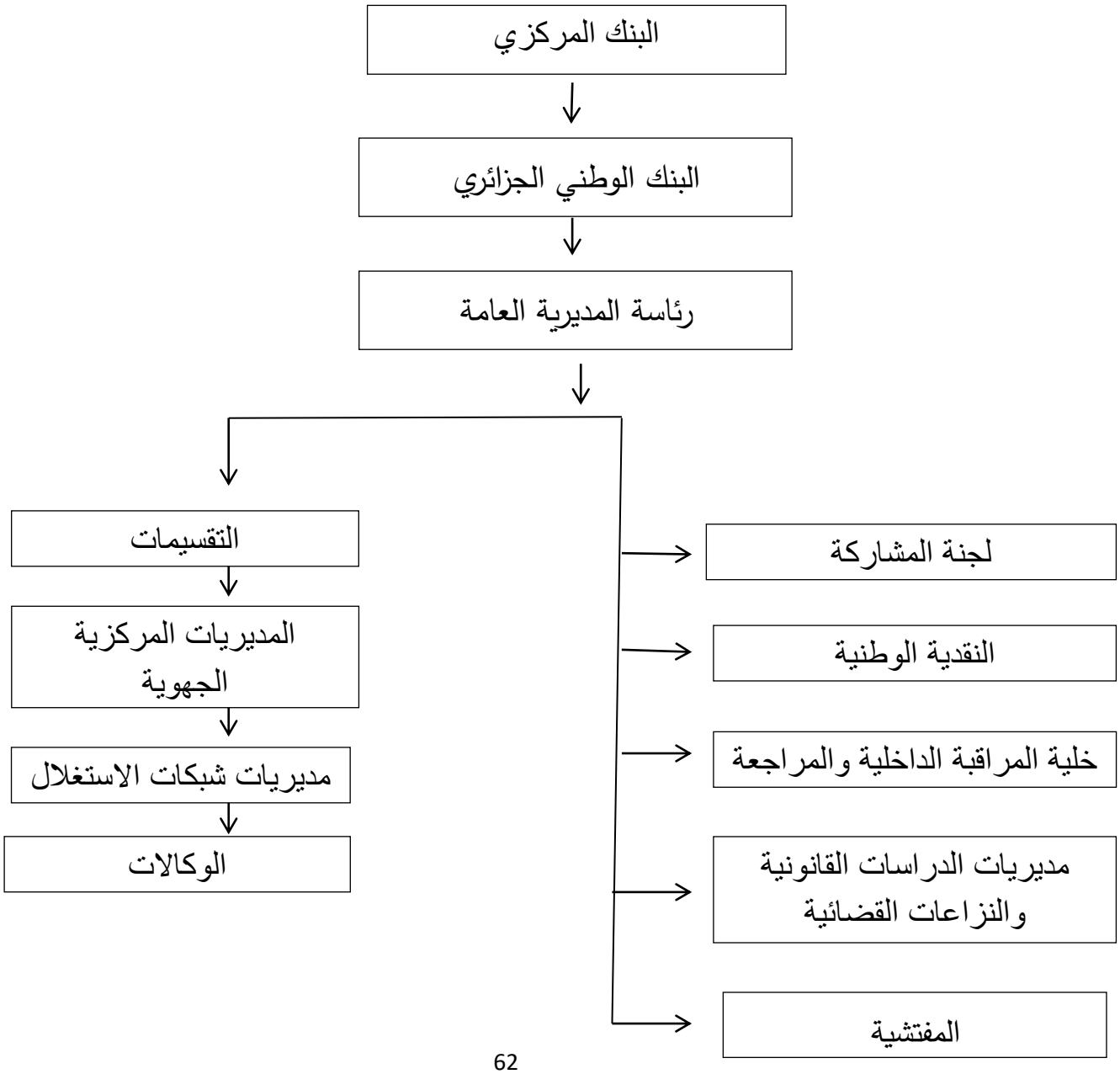
الهيكل التنظيمي لـ BNA:

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي وفق الشكل التالي.

حيث نجد على رئاسة النظام الهيكلي مجلس الإدارة الذي يتكون من 08 أعضاء، يتم تعين 06 منهم من قبل المساهم الوصيد و 02 من ممثلي العمال.

[1] 03.03.2024 التقرير السنوي W.W.W.bNA.DZ

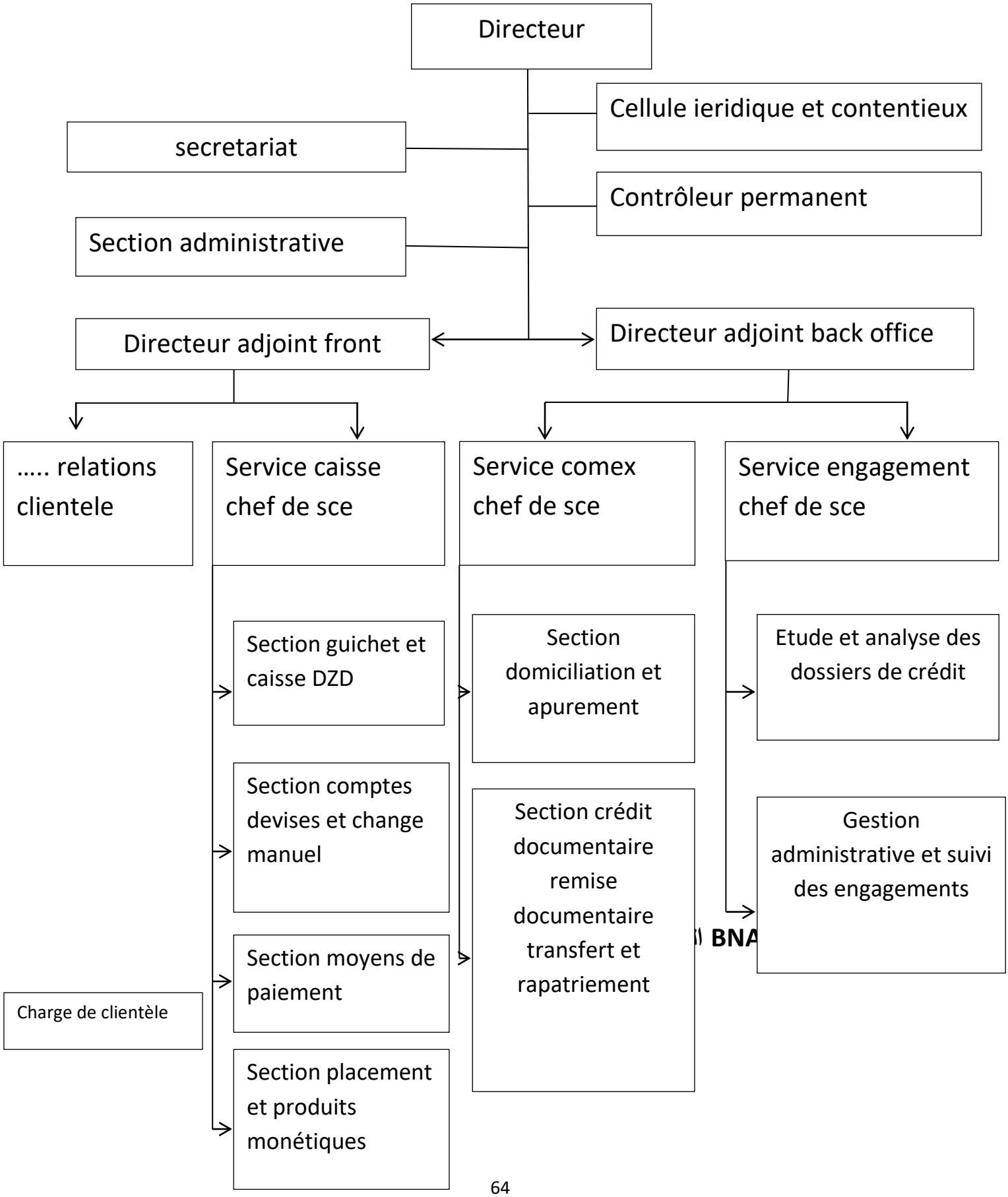
الشكل رقم (...): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.



أين محل دراستنا هو البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

فهي وكالة تابعة تحت رقم 851 متواجدة بحي الأخوة ... وسط المدينة حيث تقوم الوكالة بجميع العمليات التجارية منها إقراض تمويل التجارة الخارجية، توظيف الأموال، استقبال الزبائن ولها هيكل تنظيمي كما سيوضح الشكل التالي.

الشكل رقم (..): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة المدية.



تقوم وكالة المدية بوظائف ومهام عن طريق الوسائل المادية والبشرية المتاحة وفقا للتشريعات البنكية ومن أهم وظائفها ما يلي:[1]

- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- تقديم سلفات للمواطنين.
- استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحولات.
- العمل على الوساطة المالية.
- عمليات الصرف والتجارة الخارجية.
- منح قروض موجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة PME PMI.
- القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه مثل دون الضمانات.

[1] التقرير السنوي W.W.W.bNA.DZ

المطلب الثاني: واقع BNA بين الأنظمة والتعليمات من 1990 –2023.

أولا: الأنظمة التي وردت بـ BNA من سنة 1990–2023.

لقد عرفت الجزائر خلال سنة 1986 –1989 عدة اصلاحات في كل المجالات وقد جاء قانون المتعلق بالنقد والقروض لتدعيم الإصلاحات ورفع التزامات الدولة تجه المؤسسات العمومية، كما أرسى القواعد التنظيمية التسيرية للمؤسسات المالية والبنوك سوف نحاول من هذا المنبر أن نوضح أهم التنظيمات المتعلقة بقانون النقد والقروض التي حضت القطاع البنكي خاصة وما يتعلق ببنك الوطني الجزائري:

- تحديد شروط ترخيص التأسيس والنشاط البنكي وكذا شروط تعديل أو إلغاء هذا الترخيص المادة 91 من قانون النقد والقرض 90– 10 المؤرخ في 14–04–1990.
- وضع معايير بنكية تتعلق بمختلف المؤشرات المادة 92.
- تطبيق الاحتياطي ... على البنوك والمؤسسات المالية لا تتعدى نسبة 28% مع امكانية تحديد نسبة أعلى في حالة الضرورة .... قانونا و..... 1% في حالة النقص في هذا الاحتياطي المادة 92 من قانون النقد والقرض[1].
- اجبار البنوك على تقديم الحسابات السنوية كما يمكن للبنك المركزي أن يطلب منهم تقديم كشوفات وبيانات دورية من 93 ← 95.

أما عن أهم الأنظمة التي وردت بـ BNA من سنة 1990 – 2023 سنوردها.

- 90–01 المؤرخ 04–07–1990– المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر.

[1]خليل عبد القادر، مرجع سابق، 2023/2022، ص17.

- 90-02 المؤرخ: 08-09-1990- المحدد لشروط فتح وسير حسابات بالعملة الصعبة لأشخاص المعنويين.
- 90-06 المؤرخ: 30-09-1990 المتضمن انشاء صندوق تثبت الصرف.
- 91-02 المؤرخ: 20-02-1991 يحدد شروط فتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبعين والمعنويين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين وتشغيل هذه الحسابات.
- 91-07 المؤرخ 14-08-1991- المتعلق بقواعد وشروط الصرف.
- 92-03 المؤرخ في 22-03-1992 نظام متعلق بالوقاية ومكافحة اصدار شيكات بدون مؤونة
- 92-09 المؤرخ في 17-11-1992 المتعلق بإعداد ونشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك.
- 93-01 المؤرخ في 03-01-1993 المحدد لشروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية ولشروط إقامة فرع أو بنك أو مؤسسة مالية.
- 93-02 المؤرخ في 03-01-1993 المتعلق بإصدار عقود الضمان ولضمان المقابل من طرف البنوك بصفتها وسطاء معتمدين.
- 96-22 المؤرخ في 09-07-1996 المتعلق بقمع ومخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.
- 97-04 المؤرخ في 31-12-1997 المتعلق بضمان القروض البنكية.
- 98-01 المؤرخ في 10-01-1998 المتعلق بسحب التداول بعض الأوراق النقدية.

- 2000-02 المؤرخ في 02-04-2000 المحدد لشروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية ولشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية المعدل والمتمم لنظام 93-01.[1]

ثانيا: الأوامر والتعديلات التي وردت 1990← 2023.

يمكن إيجازها فيما يلي:

- 18-01 المؤرخ في 02-01-2018 المتعلق بنظام الودائع البنكية.
- 18-02 المؤرخ في 19-06-2018 تتعلق بالتدابير التكميلية المتعلقة بالتمويل المالي بخصوص المدخرات بالعملة الصعبة للأفراد.
- 2018-03 المؤرخ في 28-06-2018 البنوك والمؤسسات المالية تتعلق بالقواعد العامة للبنوك المطبقة على العمليات البنكية.
- 2018-04 المؤرخ في 05-11-2018 تحدد معدل علاوة المساهمة في صندوق ضمان الودائع البنكية (25%) لسنة 2017.
- 2019-01 المؤرخ في 14-02-2019 يعدل ويتمم التعليمة 02-2001 المؤرخة 13-05-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية (12%).
- 2019-01 المؤرخ في 02-01-2019 يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر 8/20.
- 2020-01 المؤرخ في 15-03-2020 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

[1] المواد: 03-21 القانون رقم 17-10 مؤرخ في 2017-10-11 يتم الأمر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بقانون النقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 57 المؤرخة في 12-10-2017، ص04.

- 2020-05 المؤرخ في 06-04-2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتحقيق بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية تم تعديلها بالتعليمات التالية:

2020-10/ 2021-01/ 2021-04/ 2021-08/ 2021-09

- 2020-12 المؤرخ في 25-11-2020 المتضمنة توحيد البطاقة المصرفية.
- 2021-01 المؤرخ في 28-03-2021 يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر 08/20.
- 2021-06 المؤرخ في 29-06-2021 المتعلقة بكيفيات فتح وسير حسابات العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهن غير تجارية.
- 2021-09 المؤرخ في 29-09-2021 تعدل وتتمم اتفاقية رقم 05-2020 المؤرخة في 06-04-2020 المتضمنة اجراءات الاستثنائية لتحقيق بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية تمديد تدابير التعليمة 05-2020 إلى غاية 31-12-2021.
- 2023-02 المؤرخ في 13-04-2023 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13-05-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية (03% ابتداء من 15-04-2023) بعدما كانت 2% منذ 15-02-2021.

المبحث الثاني : البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري وواقعها من إتفاقية بازل

1. **الميزانية** (بألاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	298 863 421	305 734 845
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل.	250	238
أصول مالية جاهزة للبيع.	265 053 415	788 082 331
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	277 338 267	166 797 057
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 622 181 004	1 384 912 137
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية –الأصول.	11 176286	10 929 186
الضرائب المؤجلة– الأصول	611 969	715 320
أصول أخرى	38 681 034	78 034 835
حسابات التسوية	75 010 175	49 986 094
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء.	23 741 477	22 813 283
عقارات استثمارية		
	611 969	715 320

الأصول الثابتة المادية	21 791 299	21 150 516
الأصول الثابتة غير المادية	140 856	171 517
فارق الحيازة		
اجمالي الأصول	2 823 633 272	2 843 371 178

الخصوم	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
البنك المركزي	340 355 168	
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533
الضرائب الجارية – خصوم	12 418 096	11 273 229
الضرائب المؤجلة –خصوم	535 633	536 812
خصوم اخرى	140 671 583	110 962 924
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	38 172 236	30 045 156
اعانات التجهيز – اعانات اخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000
رأس المال	41 600 000	41 600 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219

فارق التقييم	6 155 252−	5 169 755−
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(+/−) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/−) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747
مجموع الخصوم	2 823 633 272	2 843 371 178

2. **خارج الميزانية** (بألاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
الالتزامات المقدمة	909 150 776	873 975 119
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	8 383 244	10 451 808
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	453 177 269	274 487 762
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	181 193 033	317 972 415
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	266 397 230	271 063 134
التزامات اخرى ممنوحة		
التزامات محصل عليها	909 258 521	995 757 495
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية		
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	343 962 949	430 461 923
التزامات اخرى محصل عليها	565 295 572	565 295 572

3. **حساب النتائج** (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
+ فوائد ونواتج مماثلة	115 094 180	129 177 236
- فوائد وأعباء مماثلة	- 39 130 790	- 27 955 586
+ عمولات (نواتج)	2 107 888	2 685 271
- عمولات (أعباء)	- 42 708	- 81 443
-/+ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	14	35
-/+ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	16 994	- 468 723
+ نواتج النشاطات الاخرى	236 245	214 322
- رسوم للأنشطة الأخرى	0	-12 287
صافي الدخل المصرفي	78 281 823	103 558 825
- أعباء استغلال عامة	- 21 334 309	-22 787 304
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-1 550 437	-1 415 820

الالتزامات	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
الناتج الإجمالي للاستغلال	**55 397 077**	**79 355 701**
– مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	– 45 735 249	– 56 431 055
+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31 702 679	20 965 730
ناتج الاستغلال	**41 364 507**	**43 890 376**
–/+أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+العناصر غير العادية (نواتج)		
– العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	**41 364 507**	**43 890 376**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	– 11 377 760	– 12 470 480
الناتج الصافي للسنة المالية	**29 986 747**	**31 419 896**

أولا: تحليل البيانات المالية لـ BNA:

نلاحظ من خلال جدول الميزانية أنه تم اقفال السنة المالية 2017 بتسجيل نتيجة مالية صافية ناهزت 30 مليار دج، وبلغ الناتج الصافي 282 78 مليار دينار رغم التأثير المزدوج لتقلص مستوى المنتجات المسجل الناجم عن شراء الخزينة العمومية لدين هام مستحق لدى المؤسسات العمومية، وكذلك ارتفاع الأعباء المالية نتيجة عمليات إعادة تمويل عبر السوق النقدية.

- نلاحظ أن بنك BNA واصل استراتيجية التنويع بالمحفظة المالية حيث ركز جهوده على جمع الموارد القارة بما في ذلك المودعة من طرق القطاع الخاص والأفراد ورفع حجم القروض الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة PME /PMI باعتبارهما مصدر أساسي في دفع النمو الاقتصادي بخلق فرص العمل.
- زيادة تحصيل الموارد بنسبة 10% تقريبا أي أكثر من 1708 مليار دج وهذا ما لوحظ كذلك على مستوى القروض التي أخذت منهجا تصاعديا بنسبة 20% مقارنة بالنسبة الماضية.
- حقق BNA المستوى الإجمالي للموارد ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2017 يقدر بـ 9.13% مقارنة بالعام الماضي حيث ارتفع من 1565522 في 2016 إلى 1708524 في 2017 وهذا راجع التحسن إلى زيادة معتبرة مقدرة بـ 16.51إلإجمالي ودائع القطاع العام التي بلغت حجم 1151940 مليون دج.
- كما يعود إلى شجاعة الإجراءات التي اتخذهاBNA سنة 2017 بهدف استغلال الفرص المتاحة لتطوير حصة البنك من سوق الايداعات كاستقطاب مودعين ومدخرين وتوسيع شبكات ووكالات البنك وهو ما أدى إلى الاحتفاظ على حصة السوق المقدرة بنسبة 20.84%.

- بلغ مستوى القروض الموجه للزبائن 1650275 مليون دج سجلت هذه الأخيرة زيادة قدرها 240111 مليون دج 2017 أي بزيادة 17.03% مقابل 2016.
- ويرجع هذا إلى جذب الزبائن من خلال إيجاد التمويلات الملائمة بمختلف الاحتياجات بالخصوص عملائه من قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- سجل البنك أرصدة متوسطة يومية سلبية للخزينة سلفت 257130 مليون خلال السنة المالية لـ 2017 وعلى العموم شهدت الخزينة مرحلتين:

1. الأول تميزت برصيد سلبي بصفة ثابتة وهذا ضمن سباق عام تميز بنمو تمويلات القطاع الاقتصادي لصالح القطاع العام والتي سجلت أرقامه عتبة تاريخية ... 8000000 مليون دج.
2. الثانية فقد تميزت بتسجيل فائض نقدي معتبر وذلك عقب صفقة السداد.... لسندات الديون المستحقة لدى سونلغاز من قبل الخزينة العمومية.

- خلال 2017 لجأ BNA إلى سوق النقدي الاقتراض ما إجماله 15942560 مليون مقابل 37943350 مليون دج في 2016 وذلك بتراجع مقدر بـ 57.98% لعمليات الاقتراض في سوق المال بين البنوك ويعود هذا التراجع إلى تحقيق بعض الاجراءات المندرجة ضمن السياسة النقدية المرسومة من طرف البنك المركزي والتي تمثلت في تخفيض ... الاحتياطي الإجباري المعتمد على البنوك من 8% إلى 4% من إجمالي إيداعات الزبائن.
- قام BNA بإيداعات في شكل سلفات بقيمة إجمالية قدرها 835200 مليون دج، ما سمح للبنك بتحقيق بـ 601.58 مليون دج.
- تميز سوق قيم الخزينة باكتتاب سندات خزينة بمبلغ 157600 مليون دج وهو ما يعادل 17.71% من العرض الصادر من الخزينة (889888) مليون دينار ويمثل ارتفاع مقدر بـ 16.8% مقارنة بالعام الماضي (5880 مليون دينار).
- كما حققت محفظة البنك مبلغ اجمالي قدره 272225 مليون موزعة كما يلي:

- المساهمات: 01 مليون دينار جزائري.
- الالتزامات 10147 مليون دينار جزائري.
- قيم سيادية 262078 مليون دينار جزائري.

- فيما يخص التحويلات المالية المقدرة نحو الخارج من طرف زبائن البنك قد عرف تراجعا مقداره 25.74% أي 150497 مليون دينار مقارنة بحجم نفس المعاملات خلال 2016 سجلت 584727 مليون دج.
- شهدت التدفقات المالية الاتية من الخارج لفائدة الزبائن ارتفاعا بـ 15.27% أي 11811 مليون دج لتصل إلى 89147 مليون دج مع نهاية السنة مقابل 77336 مليون دج تم تسجيلها خلال نفس الفترة من العام الماضي وهذا التغير راجع إلى ارتفاع قيمة العمولات والرسوم المفروضة على الضمانات الدولية (74.59%) لتليها التحويلات الواردة لصالح الافراد بنسبة 24.23% ثم الاشخاص المعنويين 6.27%.
- بلغ عدد العمليات ضمن صيغة القرض المستندي 1831 عملية وذلك بتراجع قدره 19.73% مقارنة بما سبق ويرجع إلى عدة أسباب نذكر منها:
  - ✓ تعزيز تدابير اليقظة المقدمة من قبل المؤسسات المالية وسلطة النقد.
  - ✓ إعادة اعتماد عمليات تخليص المعاملات التجارية بواسطة التسليم المستندي والذي يعد أقل تكلفة من حيث الأعباء المالية مقارنة بصيغة القرض المستندي.
  - ✓ تعليق استراد بعض المنتوجات واعتماد صيغة الحصص عن طريق تخصيص تراخيص لاستراد منتوجات معينة بما غي ذلك تلك الموجه لإعادة بيعها محليا.
- خلال سنة 2017 رغم ضعف حصتها والمقدرة بـ 20.60% فإن تسديد المعاملات غير صيغة التسليم المستندي والذي يظل أقل تكلفة من حيث الأعباء المالية عرف ارتفاعا بنسبة 12.68% ليستقر اجمالي ما تم سداده وفق هذه الصيغة عند 89459 مليون دج.

- التحويلات الحرة عرفت تراجعا بنسبة 0.26% مقارنة بالسنة الفارطة حيث تم تسجيل 127288 مليون دج.
- الضمانات الدولية: تراجع رصيد الضمانات الدولية الممنوحة من 443926 مليون مع نهاية 2016 إلى 358567 مليون مع نهاية 2017 مسجلة انخفضا محسوسا بلغ 19.23% أي (85359) مليون دج تعود أساسا إلى:
- عملية تحسين حسابات التعهدات والتي سمحت بتحديد بعض الملفات المحققة والتي لم يتم اقفالها محاسبيا.
- انخفاض القيمة الاجمالية لتعهدات التي تم تحريرها 2017 مقارنة 2016.
- التحرير الجزئي أو الكلي لرصيد مبالغ التعهدات المحددة في إطار العقود الهامة التي تم الإعلان عن إستلامها.

ثانيا : واقع البنك الوطني الجزائري من إتفاقية بازل :

حاولت الجزائر من خلال الاصلاحات المذكورة سابقا أن تواكب المرجعية الدولية للرقابة الاحترازية حيث أن لها عدة قوادة اساسية في التسيير الحذر مقارنة بمقررات اتفاقية بازل البنكية الاولى لم تحترم الرزنامة المقررة لذلك في حين أنها قامت بمجموعة من الاصلاحات من سنة 2003 الى غاية سنة 2014 التي من شأنها خلط بين اتفاقية بازل الاولى والثانية والثالثة كاعترافها بالمخاطر التشغيلية في قوانينها دون احتسابها في الكفاية الحدية لرأس المال دون إضافة شريحة ثالثة وكزيادة هاته النسبة ولكن دون استيفائها للنسبة المطلوبة في اتفاقية بازل الثالثة اذن الجزائر في طريقها الى تطبيق اتفاقية بازل الثالثة وفق المعايير الدولية بسلوك بطيئ.

خاتمة

لقد رأينا من خلال هذا البحث أن التدقيق البنكي يقوم بدوره كأداة موضوعية لتقيم حقائق البنك من جهة خاصة التدقيق الخارجي الذي يقيم الرقابة الداخلية من جهة وفق أساليب تحكمها معايير متعارف عليها تتغير بتغير نشاط البنك.

كما يمكن للتدقيق في البنوك التجارية أن يلعب دورا هاما في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وفق إبراز رأي المدقق الفني والمحايد كوحدة واحدة في صدق وعدالة بل تعداه إلى ما أكثر حيث يقوم التدقيق بمعرفة مدى تطبيق البنك للقواعد الحمائية السارية في قانون دولة نشاط ذلك البنك للوقوف على قدرته في التصدي للمخاطر البنكية لضمان استمرار نشاطه.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- التدقيق البنكي خاصة الخارجي منه ليس وسيلة لاكتشاف الأخطاء والتلاعبات بل أصبح وسيلة استشارية فنية.
- إن التدقيق البنكي الخارجي تناول تدقيق الأنشطة الأربعة للبنوك التجارية (الودائع، الاقتراض، إدارة رأس المال، تسير، المحفظة الاستثمارية)
- يمكن تبويب المخاطر البنكية إلى ثلاثة أنواع هي المخاطر الائتمانية السوقية ومخاطر .....
- تتمثل الإجراءات الحمائية البنكية في تسير أرقام مدروسة من قبل هيئات مختصة في النشاط البنكي من شأنها أن تحد من المخاطر البنكية إذا تم تطبيقها من قبل البنوك.
- يمكن القول أن النظام البنكي الجزائري قام بعدة اصلاحات أولها من الاستقلال إلى غاية 1966 تميزت بولادة النظام البنكي الجزائري والثانية 1966 –1970

حيث اتسمت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية وفي الثالثة التي امتدت 1970-1990 حيث عرفت ما يسمى بقانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر حجر الأساس في النظام البنكي الجزائري وصولا إلى 2019 التي اعتبرت نقطة تحول وركيزة للنشاط البنكي في الجزائر خاصة بعد التعديلات التي طرأت على قانون النقد والعرض.

توصيات الدراسة: توصي الدراسة بمجموعة من المقترحات كما يلي:

- على بنك الجزائر مواكبة الرقابة الاحترازية من أجل تطبيقها لتحوط البنوك التجارية من المخاطر.
- سن بعض التنظيمات لتحديث القواعد الاحترازية وفقا لاتفاقية بازل 03.
- انشاء خليات إدارة المخاطر على مستوى كل بنك.

قائمة المصادر و المراجع :

1. أحمد حلمي جمعة ، تدقيق البنوك و الادوات المالية المشتقية ، دار الصفاء ، ط2، الاردن 2015.
2. آيت عكاس سمير ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك التجارية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3 .
3. العمري علي ، الجهاز المصرفي الجزائري ، معايير لجنة بازل للرقابة البنكية ، مقال علمي ، مجلة المعارف ، العدد 23 ، ديسمبر 2017.
4. اوقاسم عمر ، التدقيق المالي و المحاسبي ، مطبوعة دروس ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2020 – 2021.
5. أحمد حلمي جمعة ، سلسلة الكتب المهنية ، الكتاب الرابع ، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية ، دار الصفاء ، الاردن 2009.
6. بركات سارة ، دور تطبيق الاجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ، الاسواق المالية ، جامعة بسكرة ، 2014–2015.
7. بختة يوسفي ، متطبات تطبيق القواعد الاحترازية بازل 3 وأثرها على النظام المصرفي الجزائري ، مقال علمي ، العدد 21 ، مجلد 10 ، جامعة الجلفة 2015.
8. حميدي كلثوم ، دروس ومحاضرات السنة الثانية ماستر ، قسم تدقيق بنكي ، سنة 2023.
9. خالد أمين عبد الله ، حسن السعيد ، العمليات المصرفية الاسلامية ، دار وائل للنشر ، ط3 ، الاردن .
10. خليل عبد القادر ، مبادئ الاقتصاد النقدي البنكي ، ج2، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014.

11. خليل عبد القادر ، دروس و محاضرات السنة الاولى نقدي وبنكي ، جامعة يحي فارس ، الفصل الرابع ، 2021-2022.
12. رولا كاسر لايقا ، القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار ، مذكرة ماجستار ، تخصص محاسبة ، جامعة تشرين ، سوريا 2007.
13. زبيدي محمد علي ، المحاسبة في البنوك التقليدية والاسلامية ، دار الفكر المعاصر ، صنعاء ، 2000.
14. سليمان ناصر ، المعايير الاحترازية في العالم المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 14 ، 2014.
15. سمير خطيب ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك ، منهج علمي وتطبيقي علمي ، منشأة المعارف ، 2005.
16. سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 6 ، 2006.
17. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000.
18. عبد الوهاب ناصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الاوراق المالية ، ط1 ، الاسكندرية ، مصر 2007-2008.
19. فلوح صافي ، محاسبة المنشآت المالية ، دمشق ، سوريا ، 2004.
20. فريد راغب ، ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2000.
21. منار حيثية ، المعايير الدولية المصرفية ، تطبيقاتها في الجزائر ، مذكرة ماجستار غير منشورة ، قانون عام ، جامعة قسنطينة ، الجزائر .

22. مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبيين ،اصدارات ومعايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ، البيان الدولي رقم 1006 ، ج1 ، ترجمة المجمع العربي ، محاسبيين قانونيين ، عمان الاردن 2008.

23. [1] Isa, japs, the relation between bat superrisor and exetamalou dilors, international federation of acountants, part 2, New york, USA, 2010, p355.

24. محمد بوسماحة ، المراجعة المحاسبية المصرفية والمالية في إطار المعايير والمتغيرات الدولية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص نقد ومالية ، 2015-2016 ، الجزائر.

25. نشرة إضاءات مالية مصرفية بازل الاولى والثانية ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة 5 ، العدد 4 ، الكويت ، نوفمبر 2012 من الموقع الالكتروني www.kibs.edu.kw بتاريخ 19-12-2019.

26. المواد: 03-21 القانون رقم 17-10 مؤرخ في 2017-10-11 يتم الأمر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بقانون النقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 57 المؤرخة في 12-10-2017، ص04.

27. بودالي مختار ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث ، العدد 2 ، المركز الجامعي غيليزان ، جوان 2023 ، ص22

28. هواري منصور ، فهد الدويلة ، التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق ، دراسة حالة تحليلية لواقع بيئة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، سنة 2021 ، ص 33.